«الأعلى للاستثمار» يفتح «22 باب» أمام القطاع الخاص

«تسريب» فى سوق الصرف يصب عند «تجار العملة»

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٨٧
الأحد
٢٨ مايو ٢٠٢٣
٨ ذو القعدة ١٤٤٤
الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

البورصة تحارب المضاربات بـ«شناشنة الذهب»

القطاع العقارى يطلب «رخصة حكومية» لإعادة بناءه

تخارج البنك المركزى من «المصرف المتحد» .. «التالتة تابتة»

الحكومة تعالج «جنون الصاغة» بإعفاءات الجمارك

مصر تقود إفريقيا فى مسار تداول شهادات الكربون

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - ريم ثروت
محمد النهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز- أحمد فايق

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

الرئيس السيسى يوجه ببرنامج زمنى لتنفيذ قراراته..

«الأعلى للاستثمار» يفتح «22 باب» أمام القطاع الخاص

المجلس يستهدف استعادة الاستثمارات الهاربة والقضاء على البيروقراطية

مصطفي مدبولي

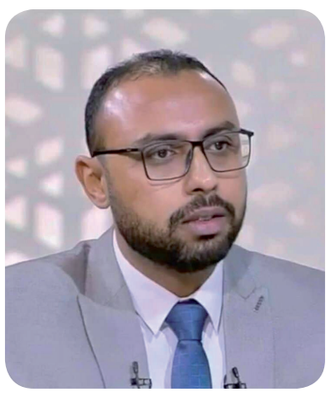
على الإدريسى

خالد الشافعى

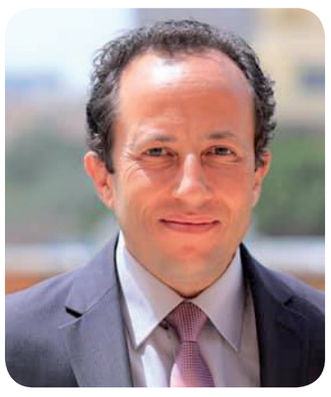
وليد جاب الله

كتب رأفت كمال:

تواصل الحكومة اتخاذ الإجراءات المحفزة للاستثمار حيث تم إعداد وثيقة سياسة ملكية الدولة التى صدق عليها الرئيس عبد الفتاح السيسى نهاية ديسمبر الماضى ومبادرة دعم القطاعات الانتاجية بقيمة ١٥٠ مليار جنيه بفائدة ١١٪. وتتحمل الدولة الفرق، كما تم ضم قطاع السياحة لهذه المبادرة لتصبح قيمتها ١٦٠ مليار جنيه وأعفت الدولة ٢٠ قطاعاً صناعياً من الضريبة العقارية لمدة ٣ سنوات، كذلك تعمل الحكومة على تلبية الإصلاحات الجذرية التى يطالب بها المستثمر، ومنها تخصيص الأراضى الصناعية وتحديد تسعير ثابت لها، إضافة إلى التخصيص الفورى وإجراءات أخرى منها إصدار الرخصة خلال ٢٠ يوم عمل.

وتتبنى الحكومة رؤية خاصة لتعظيم مشاركة القطاع الخاص فى الاقتصاد وقد اتخذت فى سبيل ذلك عدداً من المبادرات التحفيزية التى من شأنها تذليل العقبات أمام المستثمرين، كان آخرها قائمة بـ ٢٢ قراراً جديداً تم اتخاذهم خلال أعمال الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاستثمار بعد إعادة تشكيله، حيث وجه الرئيس عبدالفتاح السيسى بوضع برنامج زمنى لتنفيذ هذه القرارات والتى تشمل ترخيص مشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعى بنظام المناطق الحرة، وتحديد ١٠ أيام مدى زمنى لإتمام الموافقات كافة عند تأسيس الشركات، وإطلاق منصة إلكترونية موحدة لتأسيس المشروعات، واجراء تعديلات تشريعية للتغلب على قيود تملك الأراضى، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات، والتوسع فى إصدار الرخصة الذهبية، ونقل تبعية الأجهزة المُنظمة بقطاعات المرافق بما يضمن استقلاليتها وعدم منح معاملة تفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة، وإنشاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشركات المملوكة للدولة، وقيد المستثمر الأجنبى بسجل المستوردين حتى وإن لم يحصل على الجنسية المصرية، وعدم إضافة أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات الاستثمار ووضع ضوابط واضحة بحالات فرض الرسوم واستحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين وما عليهم من أعباء ضريبية كذلك رد ضريبة القيمة المضافة وتسريع الإجراءات خلال ٤٥ يوماً، والإعلان سريعاً عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال الـ ٥ سنوات المقبلة، كذلك إنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة وتحديد ثلاثة أشهر فقط مدة صرف تعويض للمستثمرين فى حالات نزاع الملكية، والتعاقد مع مكتب استشارى عالمى لوضع استراتيجية واضحة للاستثمار، وتعديل ٩ مواد من قانون المناطق الاقتصادية ومنح مزايا وإعفاءات إضافية وتخصيص وحدة دائمة بمجلس الوزراء تختص بوضع سياسات وقوانين ولوائح الشركات الناشئة وتلقى شكاوى الشركات الناشئة ووضع حلول ملائمة لكل منها، واعتماد حزمة من الحوافز دعماً لعدد من القطاعات والمشروعات، وتكليف الحكومة بإعداد وتجهيز ما تم اعتماده من قرارات وتنفيذها فى أسرع وقت.

ويقول الدكتور على الإدريسى الخبير الاقتصادى أن الدولة المصرية تمر بمرحلة فارقة تستلزم من كافة الجهات العمل من أجل هدف رئيسى مهم وهو زيادة مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمارات بالمشروعات التنموية التى تقوم بها الحكومة، والحرص على الجرأة الشديدة فى اتخاذ القرارات ومراجعة كافة القوانين والقرارات التنظيمية والإجراءات الإدارية المعمول بها فى سبيل الإسراع وتيسير الاجراءات، لجذب أكبر حجم من الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص على تولى الريادة مع الدولة فى المرحلة المقبلة.

وأشار الإدريسى إلى تطور حجم الاستثمارات التى كانت تقوم بها الدولة والقطاع الخاص معاً اعتباراً من العام ٢٠٠٥ حتى الوقت الحالي، حيث كان حجم الاستثمارات يسير بمعدلات بطيئة خلال مدة ١٠سنوات ثم بدأ فى التزايد بعد أن بدأت فى زيادة استثماراتها حتى تحقق معدلات النمو، لافتاً إلى أن إجمالى استثمارات القطاع الخاص والدولة معاً خلال العام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بلغ نحو ١١٥,٧ مليار جنيه، فى حين بلغ حجم الاستثمارات المرصودة بالعام المالى ٢٠٢٣-٢٠٢٤ نحو ١,٦٤٠ تريليون جنيه بزيادة ١٥ ضعفاً تقريباً، وتستهدف الحكومة بعد ٣ سنوات أن يكون نصيب القطاع الخاص من إجمالى الاستثمارات ما بين ٦٠ و٦٥٪..

وأوضح «الإدريسي» أن القطاع الخاص فى مصر يستحوذ على نصيب الأسد من حيث حجم المنشآت وعدد المشتغلين وفرص العمل الموجودة هناك تقريباً ٣,٧٥٠ مليون منشأة قطاع خاص و٧٩٪. من إجمالى المشتغلين يعملون فى القطاع نسبة ٧٥٪. من الناتج المحلى الإجمالى يخرج من القطاع الخاص، مشيداً باتخاذ الحكومة ٢٢ قراراً بما تضمنته من إجراءات تشريعية وتنفيذية على أرض الواقع، مطالباً بالمساهمة بشكل فعّال فى إنهاء المشكلات التى يواجهها المستثمرون بالقطاع الخاص لا سيما فيما يتعلق بتأسيس الشركات وتخصيص الأرض وتصريح مزاولة النشاط وكذلك تشغيل المشروعات فى ظل بيئة شفافة وأطر قانونية مستقرة.

ويقول الدكتور خالد الشافعى الخبير الاقتصادى نحن أمام ثورة تم إصدارها من المجلس الأعلى للاستثمار من أجل جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وإتاحة الفرصة أمام الاستثمارات المحلية للتوسع فى ظل ما يعانى منه الاقتصاد العالمى من تداعيات على أثر تبعات جائحة كورونا والحرب فى أوكرانيا وما صاحب ذلك من تأثيرات اقتصادية عميقة وممتدة، مشيراً إلى أن مثل هذه القرارات تمثل إجراءات صائبة تصب فى المقام الأول فى إطار المحافظة على الاستثمارات المتاحة وجذب استثمارات جديدة مع توسيع وتوطين صناعات مختلفة فى ظل ظروف عالمية غير مواتية، وبالتالى تستهدف تلك القرارات المحافظة على الاستثمارات الحالية وجذب مزيد من الاستثمارات رغم الموجة التضخمية التى أدت إلى هروب الاستثمارات من الأسواق، مؤكداً أن هذه القرارات الجريئة تصب فى صالح عودة تلك الاستثمارات مرة أخرى لا سيما فيما يخص الإجراءات المرتبطة بالبنية التحتية وترخيص الأراضى والوثيقة الضريبية لمدة خمس سنوات.

ويقول الدكتور وليد جاب الله الخبير الاقتصادى إن سلسلة القرارات الأخيرة تتماشى مع الأيدلوجية الاقتصادية الحالية للدولة على اعتبار أنه منذ أن أطلقت الدولة ما يعرف باسم وثيقة ملكية الدولة كان ذلك بمثابة تغيير فى أيدلوجيتها من فكرة الاعتماد على القطاع العام إلى إتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص للقيام بدور أوسع ويأتى هذا التغيير، متماشياً ليس فقط بما يتناسب والظروف الاقتصادية المحلية إنما أيضاً الظروف الإقليمية والعالمية، مشيراً إلى أن تلك الإجراءات تتماشى كمحفزات للاستثمار الذى يتأثر ليس فقط بالوضع المالى والاقتصادى وإنما يؤثر فى مجموعة كبيرة من العوامل والمحددات التى تشكل ما يطلق عليه مناخ الاستثمار وعلى رأسها العوامل السياسية والأمنية، ذلك أن الاستقرار الأمنى هو العامل الأهم الذى يؤثر فى العملية الاستثمارية سواء الاستثمارات المحلية أو الاستثمار الأجنبى فى صورتيه المباشرة وغير المباشرة، مشدداً على أن الاستثمار الأجنبى المباشر يؤثر فى مؤشرات الاقتصاد الكلى كافة وبما ينعكس على الناتج القومى الإجمالى وعلى سعر صرف العملة لجهة زيادة المعروض من العملات الصعبة وزيادة الإنتاج، وبالتالى تقليل فاتورة الواردات وزيادة الصادرات إضافة إلى استيعاب عدد كبير من الوظائف وبما يؤثر إيجاباً على معدلات البطالة.

وأكد «جاب الله» أن القرارات الـ ٢٢ تمثل مجموعة من الحوافز للمستثمرين وتركز تلك القرارات على قطاعات معينة لكنها فى النهاية تضع مجموعة من الأطر التشريعية والقوانين التى سوف يتم تعديلها أو تغييرها بما يتناسب مع هدف جذب مزيد من الاستثمارات، كما أن تلك القرارات تساهم أيضاً فى تقليل البيروقراطية وفكرة طول الإجراءات والتى تعد واحدة من أهم العوامل التى يجب التركيز عليها داخل الدولة المصرية لزيادة الاستثمار، مشدداً على أن الاستثمار فى النهاية يحكمه قانون واحد وهو أن رأس المال جبان ودائماً ما يبحث المستثمر عن المكان الذى يعظم فيه أرباحه وسط درجة ثقة وتأكد عالية خاصة فيما يتعلق بالبنية التشريعية والظروف السياسية والاقتصادية والمالية، إذ لا يمكن لمستثمر أن يأتمن على أمواله بينما سعر صرف العملة فيها يتغير كل أسبوعين على سبيل المثال، موضحاً أن فكرة استقرار سعر الصرف واحدة من أهم العوامل التى تجعل المستثمر لديه قدرة على التخطيط والتنبؤ.

وأشار «جاب الله» إلى أن فرض الضرائب وتحديداً ضريبة الأرباح وغيرها هى فى النهاية تمثل تكلفة للمستثمر وبالتالى حينما يريد أن يجرى دراسة جدوى لمشروع معين لابد أن تكون لديه التكاليف كافة واضحة ويمكن التنبؤ بها، موضحاً إنه ان لم يكن هناك تشريع ضريبى واضح وثابت فلن يستطيع المستثمر التخطيط على المدى الطويل وحساب أرباحه بدقة ومن ثم فإن فكرة وجود خريطة تشريعية ضريبية واضحة لمدة خمس سنوات قادمة هى أمر يصب فى تعميق حالة التأكد والثقة بالنسبة للمستثمر.

دعوة للمواطنين بعدم بيع مدخراتهم..

الحكومة تعالج «جنون الصاغة» بإعفاءات الجمارك

كتبت – سها يحيى

وافقت الحكومة يوم الأربعاء، ١٠ مايو الماضي، على قرار إعفاء واردات الذهب بأشكال نصف مشغولة، وكذا المُعدة للتداول النقدى والحُلى والمجوهرات وأجزائها من معادن ثمينة، وإن كانت مكسوة أو مُلبسة بقشرة من معادن ثمينة، والتى ترد بصحبة القادمين من الخارج، من الضريبة الجمركية والرسوم الأخرى، فيما عدا الضريبة على القيمة المضافة.

وقررت الحكومة أن يتم تطبيق هذا القرار لمدة ستة أشهر، كما نص القرار على عدم سريان هذا الإعفاء على أصناف اللؤلؤ الطبيعي، أو المزروع، أو الأحجار الكريمة، أو شبه الكريمة المركبة، أو المُرصعة على الحُلى والمجوهرات وأجزائها.

وجاء ذلك القرار بعد ارتفاعات كبيرة وغير مسبوقة شهدتها أسعار الذهب، حيث اقترب عيار ٢١، الأكثر مبيعًا فى مصر، من الوصول إلى ٣٠٠٠ جنيه، ومنذ صدور هذا القرار وتشهد أسعار الذهب انخفاضات متتالية.

وقبل الإعلان عن هذا القرار كان سعر الذهب فى مصر قد وصل إلى مستويات غير مسبوقة، حيث بلغ جرام الذهب عيار ٢٤ نحو ٢٩٧٤ جنيه، وسجل جرام الذهب عيار ٢١ نحو ٢٦٠٠ جنيه، ووصل سعر جرام الذهب عيار ١٨ إلى ٢٢٢٩ جنيه، فى حين سجل الجنيه الذهب ٢٠٨٠٠ جنيه.

وبعد القرار شهدت أسعار الذهب تراجعًا، حيث سجل سعر جرام الذهب عيار ٢٤ يوم الخميس، الموافق ١٨ مايو الماضي، أى بعد مرور حوالى أسبوع من اتخاذ القرار، نحو ٢٥٣٧ جنيها، بانخفاض قدره ٤٣٧ جنيه، وتراجع سعر جرام الذهب عيار ٢١ ليسجل ٢٢٢٠ بانخفاض قدره ٣٨٠ جنيه، وتراجع جرام الذهب عيار ١٨ ليسجل ١٩٠٣ جنيه بانخفاض قدره ٣٢٦ جنيه، فى حين هبط سعر الجنيه الذهب ليسجل ١٧٧٦٠ بانخفاض قدره ٣٠٤٠ جنيه.

وفى يوم الثلاثاء الماضي، أى بعد أسبوعين من اتخاذ القرار، سجل سعر جرام الذهب عيار ٢٤ ليسجل ٢٧٤٩ جنيه، بانخفاض قدره ٢٢٥ جنيه، وبلغ سعر جرام الذهب عيار ٢١ نحو ٢٤٠٥ جنيه، بانخفاض قدره ٩٥ جنيه، ووصل سعر جرام الذهب عيار ١٨ إلى ٢٠٦١ جنيه، بانخفاض قدره ١٦٥ جنيه، فى حين سجل سعر الجنيه الذهب ليسجل ١٩٢٤٠ جنيه، بانخفاض قدره ١٥٦٠ جنيه.

وقال هانى ميلاد، رئيس الشعبة العامة للذهب والمجوهرات بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن قرار إلغاء الجمارك على واردات الذهب ساهم فى انخفاض أسعار الذهب بشكل كبير خلال الفترة الماضية، حيث أن القرار قلل عملية الضغط والطلب على الذهب.

وأوضح أن أسعار الذهب حاليًا تقترب من السعر العالمي، مضيفًا أن الأسعار فى الأسواق أصبحت مناسبة جدًا، وأن الأسعار القياسية للذهب فى الفترة المقبلة لن تكون موجودة.

وكشف «ميلاد»، أنه ليس من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة أى انخفاضات جديدة فى أسعار الذهب، متوقعًا انهيار أسعار الذهب فى حال حدوث حركة عكسية قوية فى السوق مثل إقبال المواطنين على بيع الذهب، خوفًا من الخسارة خلال الفترة المقبلة.

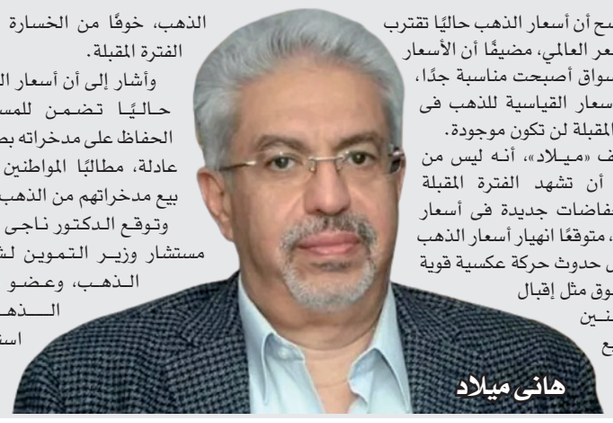
هانى ميلاد

وأشار إلى أن أسعار الذهب حاليًا تضمن للمستهلك الحفاظ على مدخراته بطريقة عادلة، مطالبًا المواطنين بعدم بيع مدخراتهم من الذهب.

وتوقع الدكتور ناجى فرج، مستشار وزير التموين لشؤون الذهب، وعضو شعبة الذهب، استمرار انخفاض سعر الذهب وذلك فى حالة مد الحكومة قرار إعفاء الذهب من الجمارك لمدة ٦ أشهر أخرى.

وأكد أن قرار الحكومة ساهم بشكل كبير فى انتعاش السوق المصرية وبخاصة فى المشغولات الذهبية، لأن سعر الذهب أصبح عادلًا، وأصبح المستهلك قادرًا على دفع المصنعية.

وعلق كريم سعيد، صاحب محل مجوهرات تبارك بالمعادي، على قرار إلغاء الجمارك على واردات الذهب، قائلًا: إن أسعار الذهب قد انخفضت ولكن من الممكن أن يصطدم الذهب فى مطب خارجى يضعف الدولار أمام الذهب فى البورصات العالمية وينعكس الاتجاه ناحية الصعود.

وتابع سعيد، فى تصريحات لـ«البورصجية»،

ناجى فرج

«بقول للمدخر فى الذهب جهز فلوسك وتابع حركة السوق كل هبوط تلاقيه سيب بصمتك فيه، واشترى منه جزء من مدخراتك، لان وارد الاتجاه ينعكس فى أى وقت».

وعن شراء المواطنين ذهب بأسعار مرتفعة وانخفاض أسعار الذهب حاليًا، قال: «يشتروا تانى بالسعر الأقل، على سبيل المثال لو حد اشترى ١٠٠ جرام بسعر ٢٨٠٠ جنيه، ونزل عليه الذهب لـ٢٤٠٠ جنيه، يشترى ١٠٠ جرام كمان بالسعر ده، وكده هيبقى معاه ٢٠٠ جرام بسعر ٢٦٠٠ جنيه».

وشدد على ضرورة عدم الانسياق وراء تحريض البعض على بيع الذهب لإدعائهم أن أسعار الذهب ستنهار بشكل كبير، لان المدخر فى الذهب هو الذى سيخسر فى النهاية إذا أقدم على بيع ذهبه.

توجه جيد لبدء دخول المعادن للتداول..

البورصة تحارب المضاربات بـ «شاشة الذهب»

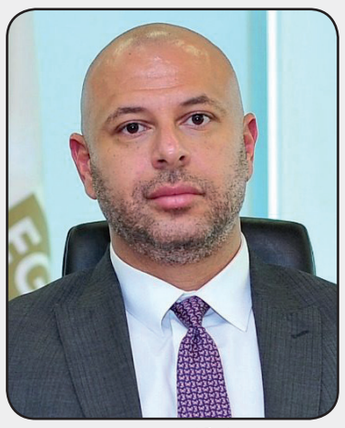

رامى الدكاني

محمد عبدالهادي

كتب- محمد ربيع:

بدأت البورصة المصرية إعلان أسعار الذهب الفورية على موقعها الإلكترونى بالتعاون مع شركة «إيفولف القابضة»، بالتزامن مع بدء تلقى الاكتتاب فى أول صندوق متخصص فى الاستثمار فى الذهب فى مصر، بعد حصوله على الموافقات اللازمة من الهيئة العامة للرقابة المالية.

ويأتى قرار البورصة بعد موجة من الارتفاع الكبير فى الأسعار المحلية مدفوعة بتراجع سعر الجنيه المصرى وشح الدولار، إلى جانب مبالغة التجار فى تسعير الذهب، بحسب ما أكده خبراء لـ«البورصجية».

وعدد سامح الترجمان، الرئيس التنفيذى لشركة إيفولف القابضة للاستثمار، مزايا صندوق «AZ Gold»، مؤكدًا أنه يتضمن جودة وقيمة الذهب الذى تضمنه وثيقة صندوق استثمار الذهب، بجانب تفادى مخاطر النقل والتخزين والسرقة أو التلف وغيرها من المخاطر المرتبطة باقتناء الذهب.

وأوضح، أن سعر وثيقة صندوق الذهب يخاطب المستثمر البسيط، كونه يتراوح بين ١٠ و١٠٠٠ جنيه، ويناسب جميع الشرائح والفئات، لا سيما وأن المعاملات على الاستثمار فى الصندوق آمنة، حيث تخضع لهيئة الرقابة المالية وسجل مقدمى الحفظ.

وأكد رئيس البورصة المصرية رامى الدكاني، أن أسعار الذهب التى يتم نشرها «استرشادية» تم إعدادها من قبل شركة «جولد نت» للتجارة وتحت كامل مسئوليتها، ويقتصر دور البورصة على نشرها دون أدنى مسئولية قانونية عليها فيما يتعلق بصحة أو دقة تلك المعلومات.

وجاء قرار البورصة المصرية بنشر أسعار الذهب على شاشات التداول نتيجة الإقبال الكبير من المصريين على حيازة الذهب، خاصة السبائك والجنيهات الذهبية، من أجل حماية مدخراتهم من تراجع قيمة الجنيه وارتفاع التضخم لمستويات تزيد على ٣٠ بالمئة.

وأشار «الدكاني»، إلى أن إنشاء صناديق الاستثمار فى المعادن النفيسة وخاصة الذهب سيعمل على ضبط السوق وزيادة شفافيته، كما سيؤدى إلى ترشيد الطلب على شراء السبائك الذهبية وجنيهات الذهب خاصة مع وجود بديل منظم -ويخضع لقواعد الحوكمة والشفافية- يتيح للمستثمرين الاستثمار فى المعدن النفيس دون الحاجة لشراء الذهب من الأسواق والاحتفاظ به وأيضًا دون دفع تكاليف إضافية مثل «المصنعية» وغيرها، مما يعمل على تقليل المخاطر وتعظيم العائد على المدى الطويل.

وأكد محمد عبدالهادي، الخبير فى أسواق المال، أن البورصة بالتعاون مع الدولة تعمل على تجحيم أسعار السلع التى شهدت ارتفاعات قوية جدا خلال الفترة الماضية، خاصة وأننا شهدنا ارتفاعات واهية جدا فى أسعار الذهب بالسوق المصرى وأدى ذلك إلى التأثير السلبى على الاقتصاد؛ لأن من يقوموا بالمضاربة فى أسعار الذهب يضاربون فى أسعار الدولار، وبالتالى فإن أسعار الدولار كانت تقاس بأسعار الذهب، خاصة بعد ارتفاعه فى العقود الآجلة لقرب ٤٤ جنيها.

وأوضح «عبدالهادي»، فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»، أن الدولة المصرية رأت أن تحجيم عملية الارتفاعات والمضاربات الوهمية فى أسعار الذهب وتخفيض قيمة الدولار الفعلي، من خلال إنشاء صندوق استثمار يصدر وثائق استثمار مثل وثائق الاستثمار العادية، لافتا إلى صدور وثائق الاستثمار فى الذهب والتى تهدف إلى تخفيض سعر المضاربة فى المعدن الأصفر، وتخفيض سعر الدولار، ومنع عمليات الغش التى كانت تحدث فى سبائك الذهب الفترة الماضية.

وأشار الخبير الاقتصادى تخضع التداول نشر أسعار الذهب وهى أسعار استرشادية حقيقية، أما ما يحدث غير ذلك فى أسعار مضاربات، وبالتالى يبدأ المستثمرين فى شراء الذهب من خلال وثائق الاستثمار، والتداول من خلال المشتقات.

وشدد خبير أسواق المال على أن البورصة المصرية وضعت مجموعة من القواعد لتنظيم هذه العملية منها أن يكون الاسترداد يكون بعد ٥٠ جرام ذهب من خلال التقدم بطلب لصندوق الاستثمار أمام اقل من ذلك فيكون الحصول على العوائد فقط، مشيرًا إلى أنه سيتم فتح الاكتتاب يوم الأحد المقبل ولمدة أسبوع والاسترداد أو الشراء من يوم الأثنين إلى الخميس.

بينما رأت دعاء النجار، خبيرة أسواق المال، أن نشر أسعار الذهب على شاشات التداول فى البورصة المصرية فكرة جيدة لبدء دخول المعادن إلى التداول بالبورصة، مشيرة إلى أن أكثر المستثمرين اتجهوا فى الآونة الأخيرة للاستثمار فى الذهب ما أدى لزيادة الطلب عليه مقارنة بكمية المعروض، وبالتالى ارتفاع أسعاره لمستويات تاريخية نتيجة تأثير تقييم سعر الدولار أمام الجنيه فى رفع سعر المعدن الأصفر أيضا.

وأكدت «النجار»، فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»، أن صناديق الذهب أداة استثمارية أكثر أمانا من الاحتفاظ بالذهب نفسه، نظرا للتعامل مع الوثائق وليس المعدن، ما يقلل من مخاطرة الاستثمار به نظرا لأن المستثمر يحمل خلاله وثيقة بعدد جرامات معين.

وتوقعت خبيرة أسواق المال، أن يوفر الصندوق إمكانية سهولة التداول فى الذهب بأسعار محددة طبقا لأسعاره عالميا، وأن يتجه أعداد كبيرة من المستثمرين للاستثمار فى صندوق الذهب أكثر خلال الفترة المقبلة، خاصة مع الإقبال الشديد على شرائه مؤخرا.

لا يؤثر على السيولة بالبورصة..

صندوق «AZ Gold» أداة استثمارية جديدة لتنويع سوق المال

كتبت- حنان محمد:

أكد خبراء سوق المال أن إطلاق أول صندوق للاستثمار فى الذهب بمصر «AZ Gold»، يعتبر خطوة إيجابية تتيح من خلالها للأفراد إمكانية شراء الوثائق بسعر ١٠ جنيهات للوثيقة ويفتح المجال للادخار لفئة عريضة من صغار المستثمرين نحو الاستثمار الآمن بدون حمل الذهب نفسه والتعرض لمخاطر السرقة.

وأشاروا إلى أن هذا الصندوق لن يؤثر على البورصة أو سحب سيولة السوق للاستثمار فى الذهب.

وقال محمد سعيد خبير سوق المال: إنه فى إطار الجهود الرامية لكبح جماح أسعار المعدن النفيس المتقلبة أسفرت عن إطلاق الصندوق الأول من نوعه للاستثمار فى الذهب فى خطوة يمكن اعتبارها طفرة فى آليات التداول فى سوق المال المصرى التى لم تكن أبداً متاح من قبل فى سوق المال ما يؤدى إلى زيادة الخيارات أمام المستثمرين وربما جذب استثمارات جديدة إضافية إلى السوق.

وأضاف أن الاستثمار فى الذهب من خلال صندوق له مزايا عديدة فهو يتيح لصغار المستثمرين الذين لا يسمح لهم رأس مالهم بالاستثمار بشكل فعال فى المعدن الثمين، من خلال مديرى الاستثمار ذوى الخبرة والكفاءة فى إدارة الاستثمارات.

وقال إن عملية شراء وثائق الصندوق تتسم بالمرونة الشديدة حيث تتوفر الوثائق بفئة ١٠ جنيهات وتتوفر عملية شراء الوثائق من خلال العديد من الكيانات المتحالفة ثم يتاح تداولها للبيع والشراء بعد انتهاء الاكتتاب خلال يومين الاثنين والخميس من كل أسبوع، ولا يوجد أى رسوم أثناء عملية الشراء.

وعن مدى تأثر البورصة بالصندوق، رأى إنه لا يمكن اعتبار الصندوق ذو تأثير يذكر على السيولة بسوق الأسهم وذلك بالنظر لاختلاف طبيعة المستثمرين بكل من السوقين بشكل جذرى.

وأشار إلى أنها آلية جديدة وأداة استثمارية جديدة تسهم فى تعميق وتنويع سوق المال المصرى وزيادة جاذبيته لرؤوس الأموال.

وأوضح أحمد مرتضى خبير سوق المال أن إطلاق صندوق استثمار خاص بالاستثمار فى الذهب بمثابة نقلة نوعية جديدة، ورأى ان فكرة هذا الصندوق متميزة خاصة لصغار المستثمرين والكبار أيضا حيث يتيح الصندوق إمكانية شراء الوثائق عند الاكتتاب بسعر ١٠ جنيهات للوثيقة وهو ما يفتح المجال للادخار لفئة عريضة من صغار المستثمرين نحو الاستثمار الآمن بدون حمل الذهب نفسه والتعرض لمخاطر السرقة أو الفقد.

وأضاف أن الصندوق متوافق مع الشريعة الإسلامية وهو ما يجذب فئات جديدة من المستثمرين، كذلك إطلاق هذا الصندوق يساعد على تطبيق الشمول المالى بين فئة عريضة من المستثمرين الراغبين فى الاستثمار فى المعدن الأصفر بدون تحمل مخاطر التخزين.

وعن تأثير ذلك على سوق الأسهم رأى أنه لا يوجد تأثير سلبى على سوق الأسهم بالعكس يساهم الصندوق أيضا فى جذب فئة جديدة للمستثمرين بالبورصة نتيجة نشر ثقافة الاستثمار الآمن من خلال أدوات أكثر احترافية تتميز بالدقة والشفافية فى التسعير وذلك فى حال كان المستثمر يرغب بالتنوع بين قنوات الادخار.

تغيير اسم «المجموعة المالية هيرمس القابضة»

وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة المجموعة المالية هيرمس القابضة، على زيادة رأسمال الشركة المرخص به من ٦ مليار جنيه إلى ٣٠ مليار جنيه.

وأوضحت الشركة، أن العمومية وافقت على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥,٨٣ مليار جنيه إلى ٧,٢٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ١,٤٥ مليار جنيه توزع على ٢٩١,٩٢ مليون سهم بقيمة اسمية ٥ جنيهات للسهم.

والزيادة عن طريق توزيع أسهم مجانية بواقع ١ سهم لكل أربعة أسهم ممولة من الأرباح المحتجزة الظاهرة فى ميزانية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

كما وافقت العمومية على تعديل المادتين ٦- ٧ من النظام الأساسى للشركة فى ضوء زيادة رأس المال.

ووافقت العمومية كذلك على تغيير اسم الشركة من المجموعة المالية هيرميس القابضة إلى مجموعة أى اف جى القابضة وتعديل المادة ٣ من النظام الأساسى للشركة.

يشار إلى أن المجموعة المالية هيرمس القابضة، حققت صافى ربح بلغ ٩٣٦,٩٥ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس ٢٠٢٣، مقابل أرباح بلغت ٤٤٥,٠٥ مليون جنيه خلال نفس الفترة من ٢٠٢٢، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

هدف عالمى لمواجهة التغيرات المناخية..

مصر تقود إفريقيا فى مسار تداول شهادات الكربون

كتب- محمود نبيل:

تتجه البورصة البورصة المصرية لجعل مصر المركز الرئيسى لتداول شهادات الكربون بالقارة الإفريقية، بهدف مساعدة الشركات على خفض الانبعاثات وإصدار شهادات الكربون للمشروعات مباشرة.

وكشف رامى الدكاني، رئيس البورصة المصرية، أنه سيتم الترويج لسوق الكربون كمنصة لتداول شهادات الكربون من الدول الأفريقية وتسجيل الشهادات فى السوق عام ٢٠٢٣، على أن يتم بدء تداول شهادات الكربون المصدرة من خلال شركة ليبرا كاربون فى مصر للشركات والمشروعات عام ٢٠٢٤.

ويأتى اهتمام العالم بشهادات الكربون كهدف لمواجهة التغير المناخى حيث اتجهت دول العالم إلى إصدارها وفى التقرير التالى نوضح أهميتها على المستوى العالمي.

ويعتبر انتقال الطاقة إلى عالم منخفض الكربون، أمرًا ضروريًا لتحقيق المستهدف بالوصول إلى انبعاثات صافية صفرية بحلول عام ٢٠٥٠، وهو ما يُفسر التوجه نحو الحد من غازات الاحتباس الحراري.

ويرتكز الاقتصاد منخفض الكربون إلى على مصادر الطاقة التى تنتج مستويات منخفضة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وانبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن النشاط البشري، والتى تمثل الأسباب الرئيسية لتغير المناخ الملحوظ منذ منتصف القرن العشرين.

ويتوقع الخبراء والمعنيون أن يؤدى الانبعاث المستمر لغازات الاحتباس الحرارى إلى تغيرات طويلة الأمد حول العالم، مما يزيد من احتمالية حدوث تأثيرات شديدة وواسعة الانتشار على سكان كوكب الأرض والنظم البيئية، الأمر الذى يستدعى التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون على نطاق عالمي، ما يضمن جلب فوائد كبيرة لكل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

وقالت كارول نخلة، الرئيسة التنفيذية لشركة «كريستول إنرجي»، خلال مقالها على موقع «GIS Reports» الاقتصادى العالمي، إن هذا الانتقال من شأنه تحفيز الطلب بشكل غير مسبوق على بعض المواد الأكثر أهمية المستخدمة فى توليد الطاقة المتجددة وتخزينها، بما فى ذلك الألواح الشمسية وتوربينات الرياح وتخزين البطاريات والمركبات الكهربائية وكابلات الكهرباء والتقنيات والبنية التحتية الخضراء، مشيرة إلى أن تلك التقنيات والأدوات تعتمد جميعها بشكل كبير على مجموعات مختلفة من المعادن.

وأضافت: «للإبقاء على الاحتباس الحرارى أقل من درجتين مئويتين، سنحتاج إلى إنتاج الجرافيت والليثيوم والكوبالت بحلول عام ٢٠٥٠، بزيادة أكثر من ٤٥٠٪ عن مستويات ٢٠١٨، مؤكدة أن هذه الزيادة ستساهم فقط فى تلبية الطلب من تقنيات تخزين الطاقة.

ولفتت «نخلة» إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠، سيتعين تشغيل ما لا يقل عن ٣٠٠ منجم جديد لمواد مثل الكوبالت والنحاس والجرافيت والليثيوم والنيكل والعناصر الأرضية النادرة والفاناديوم وغيرها، مؤكدة أن هذه المهمة ليست سهلة، خاصة بالنظر إلى الفاصل الزمنى بين تخصيص رأس المال وتطوير المنجم وبدء الإنتاج، وهو ما قد يستغرق ١٠ سنوات أو أكثر.

وحسب ما جاء فى تقرير لمجموعة ARC للاستشارات التقنية، فإن الهيدروجين يعد أحد أنواع الوقود كثيف الطاقة النظيفة، ويمكنه أن يعمل على تشغيل نفس أنواع الآلات التى تعمل بالوقود الأحفوري، بما فى ذلك المحركات والتوربينات الغازية، بالإضافة إلى خلايا الوقود المولدة للطاقة الكهربائية، والمراجل لتوليد البخار، أو أجهزة تدفئة المبانى وغيرها.

وأشارت إلى أنه يمكن للهيدروجين منخفض الكربون أن يحل محل الهيدروجين الرمادي، ومن ثم الاستفادة من الانخفاضات المصاحبة لذلك على مستوى الغازات الدفيئة، وأوضحت أنه يتم إنتاج معظم الهيدروجين الذى نصنعه اليوم من خلال عملية إعادة تشكيل غاز الميثان بالبخار.

وتتضمن خيارات الهيدروجين التى تستهدف تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة ما يسمى بالهيدروجين الأزرق، والذى يأتى نتاج إعادة تشكيل الغاز بالبخار، مع احتجاز الكربون وتخزينه، فضلًا عن خيار الهيدروجين الأخضر، المصنوع من التحليل الكهربائى للمياه باستخدام الطاقة النظيفة.

ورأت المجموعة الاستشارية أن كلا الخيارين لهما تحديات تتعلق بالتكلفة والتعقيد، كما أن تكلفة المحركات الجديدة وخلايا الوقود والغلايات وتغييرات العملية الصناعية للتحول إلى الهيدروجين لا تزال تواجه صعوبات مختلفة، وهو ما يعنى أن إجراء الانتقال سيكون مكلفًا.

وقالت: لن يكون من السهل على المصافى أو مصانع الأمونيا (المستهلكون الرئيسيون للهيدروجين اليوم) التحول إلى الهيدروجين الأزرق أو الأخضر، لذلك من المتوقع أن تكون التحديات شاقة.

ويتميز الهيدروجين الأزرق بانخفاض انبعاثاته مقارنة بالهيدروجين الرمادي، وذلك إذا تم أخذ انبعاثات الميثان فى الاعتبار، حيث تخرج الهيدروجين الأزرق ٤٨٦ جرم من ثانى أكسيد الكربون / كيلو وات ساعة، مقابل ٥٥٠ جرام من ثانى أكسيد الكربون / كيلو وات ساعة.

وإجمالًا، بدا من الواضح خلال السنوات القليلة الماضي، النمو السريع لسوق الهيدروجين منخفض الكربون، إلا أنه ثمّ بعض التحديات فى التحول إلى هذا النمط الاقتصادى النظيف، تتمثل فى آلية تطوير الإنتاج الجديد والتوزيع والأجهزة والعمليات الجديدة التى ستستخدم الهيدروجين.

بمشاركة ٨١ دولة من محافظي البنوك المركزيةووزراء المالية والاستثمار ...

«حسن عبدالله» يرأس اجتماعات مجلس محافظي مجموعة بنك التنمية الافريقي ويوجه عدة رسائل

ارسل حسن عبدالله محافظ البنك المركزى المصرى عدة رسائل هامة خلال كلمته التى القاها فى بداية اجتماعات مجلس محافظى مجموعة بنك التنمية الافريقى والتى استضافتها مدينة شرم الشيخ وتضمنت هذه الرسائل ...

-ان تثمر الاجتماعات السنوية لمجموعة بنك التنمية الأفريقى عن بلورة خريطة طريق لآليات التعامل مع الموضوعات المطروحة للنقاش.

-علينا إيجاد آليات تمويلية جديدة ومبتكرة تستهدف تعزيز قدرة الدول الافريقية فى مواجهة تحديات تغير المناخ وتحقيق الاستقرار والتنمية.

-قارة أفريقيا تشارك بأقل النسب فى الانبعاثات الكربونية والبيئة إلا أنها تتحمل أعباء كبيرة ناتجة من التغيرات المناخية.

-حجم التدفقات المالية المحلية والدولية المخصصة للمناخ بأفريقيا يقدر بـ ٣٠ مليار دولار فقط، ويمثل ١٢٪ فقط من حجم التمويل المطلوب، بما يعكس حجم الفجوة التمويلية التى تواجه دول القارة.

- يجب على مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية أن تنظر إلى اتباع نهج جديد لمساندة دول أفريقيا ليكون دورها ليس فقط فى توفير القروض، ولكن تشجيع تدفق الاستثمارات.

- الرئيس عبد الفتاح السيسى وجه بتقديم كل الدعم للمستثمرين والقطاع الخاص.

-الدول الأفريقية ليست بحاجة لقروض مرتفعة التكلفة بقدر حاجتها للاستثمارات المباشرة والتمويل منخفض التكليف

بمشاركة ٨١ دولة من محافظى البنوك المركزية ووزراء المالية والاستثمار .....

وكانت مصر قد ترأست اجتماعات مجلس محافظى مجموعة بنك التنمية الأفريقى، والتى استضافتها مدينة شرم الشيخ خلال الفترة ٢٢-٢٦ مايو ٢٠٢٣، لمناقشة تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى بدول القارة، وهو ما يؤكد على استمرار الدولة المصرية فى تعزيز دورها المحورى والريادى على المستوى القارى والإقليمي.

واكتسبت اجتماعات مجلس محافظى مجموعة بنك التنمية الأفريقى لعام ٢٠٢٣، والتى يرأسها محافظ البنك المركزى المصرى حسن عبدالله، أهمية خاصة، لما شهدته من حضور نحو ٣٦٥٠ مشارك، من ممثلى ٨١ دولة، بمشاركة محافظى البنوك المركزية ووزراء المالية والتخطيط والاستثمار، وكبار المسؤولين الحكوميين، بينهم ٥٤ دولة أفريقية و ٢٧ دولة غير أفريقية، بجانب مشاركة دول مجموعة السبع الكبار وهم: أمريكا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا واليابان وألمانيا.

وتولت مصر فترة رئاسة مجلس محافظى مجموعة بنك التنمية الأفريقى خلال عام، وهى الفترة من مايو ٢٠٢٢ وحتى مايو الجاري

وتتكون مجموعة بنك التنمية الأفريقى من بنك التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الأفريقي، وصندوق نيجيريا الخاص، هذا ويعتبر بنك التنمية الأفريقى بمثابة مؤسسة تمويل تنموية متعددة الأطراف، أُنشئت عام ١٩٦٤ للمساهمة فى تحقيق ٥ أهداف استراتيجية هي: إضاءة أفريقيا وإمدادها بالطاقة، ضمان وصول الطعام إلى المناطق الأكثر احتياجًا فى القارة، تعزيز التصنيع بالدول الأفريقية، تحقيق التكامل بين دول القارة، وتحسين جودة حياة الشعوب فى أفريقيا.

هذا وتعد مصر إحدى أكبر الدول الأعضاء فى مجموعة بنك التنمية الأفريقي، حيث تحتل المرتبة الثانية على مستوى الدول الإقليمية المساهمة فى رأسمال البنك بعد نيجيريا، والمرتبة الثالثة على مستوى كافة الدول المساهمة (إقليمية وغير إقليمية) بعد نيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية، بنسبة مساهمة بلغت نحو ٦٪ من إجمالى المساهمات بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢

بعد محاولتين غير ناجحتين..

تخارج البنك المركزى من «المصرف المتحد» .. «التالتة تابتة»

كتبت- منال عمر:

بعد محاولتين غير ناجحتين على مدار ٦ سنوات ماضية، عاد البنك المركزى مجددا للإعلان عن تعيين مستشار مالى دولى لإنهاء صفقة تخارجه من مساهمته فى رأس مال المصرف المتحد ليدخل فى ذلك فى جولة ثالثة لإتمام خطة التخارج.

وكشف البنك المركزى المصرى فى بيان له مؤخرا عن تعيين بنك باركليز (Barclays Bank PLC)، كمستشار مالى دولى من خلال بنك الاستثمار التابع له بجانب المستشار المالى المحلى سى أى كابيتال (CI Capital Investment Banking S.A.E) لإنهاء صفقة تخارج المركزى من مساهمته فى رأس مال المصرف المتحد وذلك تحت برنامج الطروحات الحكومية الذى تم الإعلان عنه مؤخرا.

كانت الحكومة أعلنت فى فبراير الماضى ادراج المصرف المتحد ضمن برنامج الطروحات الذى يستهدف تخارج الدولة من ٣٠ شركة مملوكة لها لسد الفجوة التمويلية الدولارية التى تمر بها البلاد.

والمصرف المتحد هو كيان ناتج عن اندماج ٣ بنوك فى عام ٢٠٠٦ لم تستطع الصمود مع قوانين الإصلاح المصرفى فى تلك الفترة وكانت مهددة بالإفلاس، حيث تدخل البنك المركزى آنذاك لدمج هذه البنوك حفاظا على أموال المودعين، وإخضاعه تحت ملكيته بشكل مؤقت.

وتتمثل البنوك الثلاثة فى المصرف الإسلامى للتنمية والاستثمار، وبنك النيل، والبنك المصرى المتحد.

وفى نوفمبر ٢٠١٩ كانت المحاولة الأولى الجدية للبنك المركزى المصرى للتخارج من المصرف المتحد بعد إعلانه عن اختيار تحالف شركتى المجموعة المالية هيرميس و Evercore للقيام بدور المستشار المالى فى طرح حصة لصالح مستثمر استراتيجى من رأسمال بنك المصرف المتحد.

وفى مطلع ٢٠٢٠ وافق البنك المركزى مبدئيا على طلب صندوق استثمار أمريكى (متخصص فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة) لإجراء فحص نافى للجهالة على المصرف المتحد، بحسب ما كشف عنه فى إحدى تقاريره.

ولكن تسبب فيروس كورونا المستجد فى ٢٠٢٠ من عدم إتمام عملية الفحص وفشل الصفقة بسبب توقف حركة الطيران حينها.

وفى ٢٠٢٢ منح البنك المركزى المصرى للمرة الثانية الموافقة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، وكذلك لشركة (ADQ)، إحدى الصناديق السيادية لإمارة أبو ظبي، لإجراء فحص نافى للجهالة على المصرف المتحد، وسيتم حسم البيع لأيا منهما حسب السعر الأعلى.

وبعد انتهاء الصندوقين عملية الفحص النافى للجهالة قبل نهاية العام الماضى تم تجميد المفاوضات بسبب عدم تقدم أى صندوق منهما بسعر نهائى للشراء بسبب وجود مخاوف باستمرار تراجع الجنيه مقابل الدولار.

وأرجعت مصادر على صلة بالمصرف المتحد فى وقت سابق سبب عدم إتمام الصفقة إلى تذبذب سعر صرف الجنيه أمام الدولار وعدم وصوله للنقطة العادلة بما أدى إلى تمهل المستثمر الإماراتى أو السعودى عن إتمام الصفقة حيث أى تراجع للجنيه يصب فى صالح المستثمر بسداد قيمة الصفقة بكمية دولارات أقل.

وحول إصرار البنك المركزى بيع المصرف المتحد للمرة الثالثة، قال البنك المركزى إن تعيين مستشار مالى دولى لإنهاء تخارجه من ملكيته للمصرف المتحد يرجع إلى إدراجه تحت برنامج الطروحات الحكومية الذى تم الإعلان عنه مؤخرا، ولكن يوجد سبب آخر لم يعلن عنه المركزى فى بيانه الصادر له مؤخرا بشأن سعيه لبيع مساهمته فى المصرف المتحد التى أمتدت إلى أكثر من ١٦ عاما وهو سبب قانونى يحد من استمراره.

ووفقا للقانون لا يجوز للبنك المركزي، باعتباره الرقيب على الجهاز المصرفي، امتلاك أى بنك، وفقا لمسؤول مصرفى مرتبط بالصفقة.

وكان من المفترض أن يكون امتلاك البنك المركزى للمصرف المتحد مؤقتا، وذلك مع دور المركزى كمشرف ومنظم ومراقب على الجهاز المصرفي، وليس كأحد اللاعبين فى السوق، ولكن بسبب الأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية حالت دون إتمام الصفقتين السابقتين.

وبحسب أرقام مجمعة من بيانات للبنك، سجل صافى أرباح المصرف المتحد خلال آخر ٦ سنوات بمجموع نحو ٦,٨ مليار جنيه ليصعد من ٤٣٠ مليون جنيه فى ٢٠١٧، إلى ١,٠٥ مليار جنيه فى ٢٠١٨، ثم إلى ١,٧ مليار جنيه فى ٢٠١٩، وتراجع إلى ١,٣ مليار جنيه فى ٢٠٢٠، وسجل ١,١٤ مليار جنيه فى ٢٠٢١، ثم ارتفع إلى ١,٣ مليار جنيه فى ٢٠٢٢.

ووفقا لبيانات المركز المالى للبنك فى ديسمبر ٢٠٢٢ فقد بلغ إجمالى أصول المصرف المتحد ٦٠ مليار جنيه مصري، وإجمالى رأس المال ١٠,٧ مليار جنيه مصري، مع توافر قاعدة رأسمالية مرتفعة تنعكس على معيار كفاية رأس المال بنسبة تصل إلى ٢١٪.

وفيما يتعلق بتنوع منتجاته وقاعدة عملائه، فإن المصرف المتحد يقدم الخدمات المصرفية لعملائه من القطاعات المختلفة والتى تشمل الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الإسلامية وغيرها.

ويعمل المصرف المتحد من خلال شبكة واسعة للفروع تبلغ ٦٨ فرعا و٢١١ جهاز صراف آلى ويعمل به ١٧٣٠ موظف، بحسب البنك.

«هشام عز العرب» يفوز بجائزة «الإنجاز مدى الحياة» من «أفريكان بانكر» لعام 2023

منحت مجلة «أفريكان بانكر» هشام عز العرب، رئيس مجلس إدارة البنك التجارى الدولي-مصر CIB، جائزة «الإنجاز مدى الحياة Lifetime Achievement Award» لعام ٢٠٢٣، جاء ذلك فى ضوء إعتراف المؤسسات الدولية بإنجازات «عز العرب» الإستثنائية طوال مسيرته المهنية ومساهماته المتميزة بالمجال المصرفي.

جاء ذلك خلال احتفالية توزيع جوائز مجلة «African Banker» لعام ٢٠٢٣، خلال الإجتماعات السنوية لبنك التنمية الإفريقى يوم ٢٤ مايو ٢٠٢٣ بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية.

تُمنح جائزة «الإنجاز مدى الحياة» «Lifetime Achievement Award» لأفضل مصرفى عمل طوال مسيرته المهنية بلا كلل لتعزيز الخدمات المصرفية، بالإضافة لتقوية دور قطاع الخدمات المالية فى القارة الإفريقية، وتقوم اللجنة المُختصة كل عام بإنتقاء أكثر شخصية مؤثرة بالصناعة المصرفية والمالية على مستوى القارة.

وقررت اللجنة اختيار «عز العرب» لمنحه الجائزة عام ٢٠٢٣، وذلك لكونه صاحب بصمة إيجابية واضحة وتأثير غير مسبوق على سوق الخدمات المالية والمصرفية على مستوى القارة، بالإضافة إلى مساهماته الكبيرة فى تنمية وتدريب الكوادر المصرفية بإعتباره قدوة ونموذج مثالى يحتذى به، بالإضافة الى نزاهته المعهودة، مما جعله مصدر إلهام للكثيرين داخل وخارج الصناعة المصرفية.

وفى هذا السياق، أوضحت المجلة أن قيادة «عز العرب» المحترفة للبنك التجارى الدولي-مصر، ساهمت فى بناء أحد أكثر بنوك القطاع الخاص نجاحًا فى إفريقيا والأسواق الناشئة، مؤكدة ريادة البنك على كافة الأصعدة، بالإضافة إلى إلتزامه بتطبيق أفضل الممارسات العالمية خصوصًا فيما يخص حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، ليتبوأ مكانة رفيعة على قمة القطاع المصرفي.

وفى السياق ذاته، عبر «هشام عز العرب» عن إمتنانه وإعتزازه بإختياره لفوزه بتلك الجائزة المرموقة، مؤكدًا أن النجاح لم يكن عملاً فرديًا وإنما جاء نتيجة تفانى وإلتزام فريق عمل «التجارى الدولي»، والذى كان الدافع الرئيسى لتحقيق سجل حافل من الإنجازات غير المسبوقة للبنك.

وأضاف «عز العرب» أن مثل هذه الجوائز من المؤسسات الدولية المرموقة تبرهن وتؤكد وجود مواهب وكوادر أصحاب إمكانات متفردة بسوق الخدمات المالية بمصر.

«الاستثمار العربى» يحتفل بنمو محفظة SMEs لـ 27.8 % من القروض

ياسر جمعه

احتفل aiBANK بتخطى النسبة المستهدفة وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى والبالغة ٢٥٪ من إجمالى محفظة القروض والتسهيلات بالبنك بمنح تمويلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى ٣,٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل ٢,٤ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢١.

واستطاع البنك تحقيق نسبة مشروعات صغيرة ومتوسطة بلغت نحو ٢٧,٨٪ ، منها نسبة ١٢,٥٪ موجهة للمشروعات الصغيرة.

وفى هذا السياق قام البنك خلال الربع الأخير من ٢٠٢٢ بإطلاق حملة تحت شعار "تمويل بجرّيك ١٠٠ خطوة لأدام" للتوعية بأحدث منتجاته التمويلية التى تستهدف تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمة تصل إلى ١٠ مليون جنيه وبفترات سداد حتى ٥ سنوات، فضلاً عن سرعة الحصول على الموافقات اللازمة خلال ٤ أيام فقط.

«المركزى» يحصل على «الأيزو» فى استمرارية الأعمال

ياسر جمعه

حصل البنك المركزى المصرى على شهادة الجودة ISO ٢٢٣٠١:٢٠١٩، فى مجال استمرارية الأعمال من قبل شركة MSECB المانحة لشهادات الجودة والمالكة للعلامة التجارية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يأتى ذلك نتيجة للجهود والإجراءات التى فعلها البنك لضمان استمرار جميع أنشطته وكافة العمليات والخدمات المصرفية الجوهرية بالكفاءة والجودة المطلوبة خلال أوقات الأزمات وحالات الطوارئ، بما يحقق الاستقرار المصرفي، ويعزز الثقة فى الوفاء بالتزامات البنك المحلية والدولية.

وتعكس الشهادة حجم الإنجاز الذى فعله البنك المركزى فى مجال استمرارية الأعمال بدءًا من عمليات التحليل والقياس مرورًا بتصميم وتنفيذ وتطوير نظام استمرارية العمل، بما تتضمنه من إعداد خطط الطوارئ، وتجهيز المقار البديلة والتحقق من كفاءتها من خلال الاختبارات الدورية، وصولًا إلى تدريب الموظفين المعنيين على أحدث المعايير والممارسات الدولية لضمان استئناف كافة العمليات والأنشطة الجوهرية أو استردادها فى الوقت المناسب فى حالة الطوارئ وكذا حماية الموارد البشرية والأصول حفاظًا على دور البنك المركزى المصرى وسمعته محليًا ودوليًا.

وتعد شهادة الجودة ISO ٢٢٣٠١ هى المعيار الدولى لإدارة استمرارية الأعمال فى المؤسسات وفقًا لأحدث الأساليب والممارسات الدولية المتبعة فى هذا الشأن، بما يضمن تحديد وإدارة المخاطر القائمة والمحتملة التى قد تؤثر سلبًا على سير الأعمال فى حالات الطوارئ.

وتم منح الشهادة من قبل شركة MSECB المانحة لشهادات الجودة والمالكة للعلامة التجارية ISO فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك من خلال التعاون مع شركة أفق للحلول المتكاملة والتى تمتلك حقوق إجراء العديد من عمليات تدقيق شهادات معايير الجودة الإدارية فى العديد من الصناعات ومجالات الأعمال المختلفة.

«البنك الأهلى» يحتفل مع العاملين بمرور 125 عامًا

نظم البنك الأهلى المصري، حدثاً ترفيهياً جديداً للعاملين بالبنك تحت شعار أهلى فى الأهلى والذى انطلق من المنصورة الجديدة،

وشارك فيه أكثر من ١٥٠٠ من العاملين، على هامش الاحتفال بمرور ١٢٥ عاما على تأسيسه.

ويحرص البنك الأهلى المصرى دائما على الاهتمام بالعنصر البشرى بإقامة العديد من الفاعليات المختلفة منها دورى كرة القدم

وأهلى فى الأهلى الأقصر واليوم المنصورة الجديدة، وهو ما يعزز من روح المشاركة الفعالة والعمل الجماعى داخل الموسسه.

شركات الصرافة مهددة بالغلق بعد تعليمات المركزى..

«تسريب» فى سوق الصرف يصب عند «تجار العملة»

محمد عبد العال

حسن عبد الله

كتبت-منال عمر:

حذر بعض المصرفيين من تعرض عدد من شركات الصرافة للإغلاق لعدم قدرتها على التوافق مع التعليمات الصادرة من البنك المركزي، وتبعات ذلك فى زيادة السوق السوداء. يأتى ذلك فى ضوء تعليمات البنك المركزى الجديدة الصادرة خلال الأسبوعين الماضيين، بشأن قواعد الترخيص والرقابة والإشراف على شركات الصرافة لدعم كفاءة إدارة تلك الشركات وتطوير أدائها لضبط سوق الصرف.

وأصدر المركزى قواعد بشأن الترخيص والرقابة والإشراف على شركات الصرافة، والذى يشمل تحديث التعليمات الحالية المنظمة للصرافة وقواعد الترخيص والرقابة والإشراف عليها.

وشملت هذه التعليمات إلزام شركات الصرافة بتخصيص ٥ ملايين جنيه من رأس المال المدفوع للشركة لكل فرع، وهو ما يتم بناءً عليه تحديد الحد الأقصى لعدد الفروع المسموح به لأى شركة.

ونص قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى (الجديد) الصادر فى سبتمبر ٢٠٢٠ ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع لأى شركة صرافة عن ٢٥ مليون جنيه، بعد سبتمبر القادم مع انتهاء فترة السماح لتوفيق الأوضاع.

وقال محمد عبد العال، الخبير المصرفى، إن تعليمات البنك المركزى الجديدة المنظمة للصرافة تساعد فى ضبط سوق الصرف فى ظروف العمل العادية لمساعدتها على زيادة التداول ببيع وشراء النقد الأجنبي.

وأوضح أن وجود رأس مال قوى لشركات الصرافة يعزز من قدرتها على الحركة ومواجهة أزمة السيولة وهو أمر ضرورى لضمان قدرة الشركات على العمل وعدم لجوئها إلى ممارسات خاطئة ومقاومة العمل فى السوق السوداء.

وشدد على أن توحيد سوق الصرف والقضاء على الدولرة لن يتم بدون معالجة خلل ميزان المدفوعات من خلال تعزيز الصادرات وتقليل الواردات وبالتالى يتحقق التوازن بين العرض والطلب.

وتشهد السوق السوداء للدولار انتشارا على مدار عاما بسبب صعوبة تدبير البنوك والصرافة للعملة مما أدى إلى وجود سعرين لبيع العملة أحدهما رسمى فى البنوك عند ٣٠,٩٥ جنيه والآخر فى السوق الموازية بين ٣٦ إلى ٣٨ جنيها، بحسب مراقبين.

وقال ٣ رؤساء من شركات الصرافة، إن إلزام شركات الصرافة بتحديد ٥ ملايين جنيه لرأسمال كل فرع سيكون من الصعب تطبيقها فى الفترة الراهنة التى تشهد ضعف فى تداول النقد الأجنبى فى الشرايين الرسمية للعملة (البنوك والصرافة) بسبب انتشار السوق غير الرسمى للعملة.

وبحسب موقع البنك المركزي، يبلغ عدد شركات الصرافة العاملة فى السوق المصرى ٨١ شركة تنقسم بين شركات تابعة للبنوك أو خاصة.

وقال أحد رؤساء شركات الصرافة الخاصة فضل عدم ذكر أسمه، إن القواعد الجديدة ستؤدى إلى إغلاق بعض الشركات أو بعض فروعها بسبب صعوبة توافقها مع التعليمات الجديدة بما سيؤدى إلى تحولهم للعمل فى السوق السوداء.

وأتفق مع هذا الرأى اثنين آخرين من شركات الصرافة، فى صعوبة توافق شركات الصرافة الخاصة مع الحد الأدنى لرأس مال كل فرع ٥ ملايين جنيه فى ظل تكبدهم خسائر لضعف تداول عمليات البيع والشراء بما يؤدى إلى تسريح العمالة والإغلاق.

وحذر مسئولوا شركات الصرافة من إغلاق بعض الشركات أو فروعها، وأكدوا أنه سيكون له عواقب سلبية للاتجاه للعمل فى السوق الموازية لتجارة العملة.

وطالب على الحريري، السكرتير العام لشعبة شركات الصرافة بالاتحاد العام للغرف التجارية، بعقد اجتماع مع حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي، بعد صدور التعديلات الجديدة المنظمة لعمل الصرافة، وتحديات تراجع ربحيتهم بسبب الأوضاع الراهنة.

وقال الحريرى إن شركات الصرافة غير التابعة للبنوك ستواجه تحديات صعبة فى التوافق مع تعليمات البنك المركزى بسبب ما تعانيه من خسائر متلاحقة من تراجع حجم الأعمال لنقص تداول النقد الأجنبى مقابل زيادة مصروفاتها من دفع أجور العاملين وفواتير الخدمات.

وأكد ضرورة عودة حلقة الوصل بين شركات الصرافة والبنك المركزى مجددا كما كان يحدث مع فاروق العقدة محافظ البنك المركزى الأسبق قبل ١٠ سنوات، بما ساهم فى ضبط سوق الصرف الذى كان يمر بنفس الأزمة الراهنة.

وتضمنت التعليمات المحدثة لشركات الصرافة إجراءات إنشاء فرع، والموافقة المبدئية على تأسيس شركة صرافة والترخيص النهائى والتسجيل، وقواعد ترشح الأعضاء لمجلس الإدارة وإلغاء الترخيص والرسوم المقررة على الشركات وفروعها.

وتضمنت ٤ أسباب إلغاء ترخيص شركة صرافة بحسب تعليمات البنك المركزي:

-التوقف عن ممارسة النشاط بدون موافقة مسبقة من البنك المركزي.

-الاندماج فى شركة صرافة أخرى دون الحصول على موافقة البنك المركزي.

-توقف الشركة عن الوفاء بالتزاماتها أو إشهار الإفلاس أو التصفية.

-اتباع سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة أو بتنظيم سوق الصرف الأجنبي.

بالإضافة إلى ما سبق، للمحافظ إلغاء الترخيص وشطب القيد من السجل فى حالة مخالفة شركة الصرافة لشروط الترخيص أو لأى من الضوابط الواردة والتعليمات.

لدعم مستقبل المدفوعات الرقمية..

بنك مصر يتعاون مع «زاميت» لتوفير منتجات مالية لأصحاب المشروعات الصغيرة

انطلاقاً من دور بنك مصر الرائد فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وقبول المدفوعات الإلكترونية، وقع بنك مصر مؤخراً بروتوكول تعاون مع شركه زاميت لتوفير حلول ومنتجات مالية وغير مالية لأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، قام بتوقيع البروتوكول إيهاب درة – رئيس قطاع الفروع والتجزئة ببنك مصر، عمرو دمرداش – رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهى الصغر ببنك مصر، مع نادر موريس – الرئيس التنفيذى والشريك المؤسس لشركة زاميت (Zammit)، وحضر التوقيع محمد الصبان – رئيس قطاع الابتكار والمشروعات الاستراتيجية ببنك مصر ولفيف من قيادات البنك والشركة.

تُعد شركة زاميت (Zammit) إحدى الشركات الواعدة فى مجال التجارة الإليكترونية، حيث تأسست فى عام ٢٠٢٠ بغرض العمل فى مجال التجارة والتسويق الإلكترونى عبر الإنترنت بالإضافة إلى إنشاء وتصميم وإدارة المواقع الإلكترونية الخاصة بالشركات، والجدير بالذكر أن شركة زاميت هى إحدى الشركات الناشئة التى قام بنك مصر بدعمها حيث تم اختيار الشركة ضمن برنامج مُسرع نمو الشركات الناشئة "BM Accelerator Program"؛ وهو برنامج مكثف مدته ٦ أشهر لدعم مؤسسى شركات التكنولوجيا المالية الواعدة والاستثمار فيها، ويوفر البرنامج للمؤسسين أدوات العمل اللازمة لنمو مشاريعهم، بالإضافة إلى الوصول إلى شبكة من الخبراء والمُوجهين من داخل البنك وخارجه كما يعمل أيضاً على تشبيكهم بالمستثمرين، لتكثيف فرص نمو الشركات وحصولها على استثمارات أخرى.

وأشار إيهاب درة، رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر، بأن توقيع بنك مصر لهذا البروتوكول مع شركة زاميت يأتى فى إطار

استراتيجيتنا نحو قيادة مستقبل المدفوعات الرقمية، ويسعى بنك مصر جاهداً لتوطين الخدمات التكنولوجية المتطورة فى مختلف تعاملاته بما يضمن مواكبة التطور العالمي؛ حيث أن الخدمات التكنولوجية ضرورة لاستمرارية ريادة الجهاز المصرفى المصري، كما أن إدخال عناصر التحول الرقمى فى منظومة العمل المصرفى سيساهم بصورة أكبر فى تحسين تقديم الخدمات المصرفية والمالية، والاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية الاقتصادية والمالية؛ بهدف تدعيم النمو وتمكين شرائح مجتمعية أكثر من الحصول على الحلول المالية الملائمة لها دعما وتعزيزا لجهود الشمول المالي.

ونوه أن بنك مصر حقق نسب نمو خلال ٢٠٢٢ بلغت ٩١٪ من إجمالى محفظة قبول المدفوعات الإلكترونية بإجمالى عدد ١,٥ مليون محفظة الكترونية وأكثر من ٢ مليون حركة رمز استجابة السريع بنسبة ١٤٦٪، ونقاط البيع بنسبة ٧٩٪ بإجمالى عدد ٤٤٠ ألف نقطة بيع، والمواقع الإلكترونية بنسبة ١٠٠٪ وأكثر من ٢٠٠٠ موقع إلكتروني، لافتا أن البنك توسع فى تقديم الخدمات الرقمية لعملائه ، هذا ويحرص البنك على الدخول فى العديد من الاتفاقيات والشراكات التى تعمل على تشجيع حلول الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالى فى جميع القطاعات والوصول إلى مجتمع لا نقدي.

وقال عمرو دمرداش – رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهى الصغر ببنك مصر عقب التوقيع بأن هذا التعاون هو خطوة لتحقيق استراتيجية بنك مصرفى دعم ومساندة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهى الصغر، والذى يوليه البنك أهمية كبرى من خلال توفير كافة الخدمات المالية والغير مالية بما يلبى احتياجات عملاء هذا القطاع، ويعد البنك من أوائل البنوك التى التزمت بمتطلبات البنك المركزى ووصلت محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ٢٧,٥٪ بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢، بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد القومى ويأتى ذلك تزامناً مع توجيهات البنك المركزى المصرى وجهود الدولة للنهوض بهذا القطاع لتحسين مؤشرات الاقتصاد وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتشجيع المنتج المحلى وخفض فاتورة الاستيراد.

وأوضح محمد الصبان – رئيس قطاع الابتكار والمشروعات الاستراتيجية ببنك مصر، بأن البنك قد أطلق عدة نماذج للتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية بهدف إبقاء بنك مصرفى ريادة القطاع المصرفى من خلال تقديم تجربة مميزة لعملاء البنك، وأشار ان البنك هو أحد مؤسسى وشريك مساهم فى صندوق nclude للاستثمار فى شركات التكنولوجيا المالية الواعدة كما أطلق بنك مصر برنامجى مسرع نمو الشركات الناشئة وستوديو بناء الشركات لترسيخ فكر الابتكار والابداع التكنولوجى بما يسهم فى نمو قاطرة الاقتصاد المصرى ودعم رواد الاعمال المصريين،

ونوه الصبان إلى أهمية شراكة بنك مصر مع شركة زاميت حيث تعد مثال متميز على تعاون المؤسسات المالية مع الشركات الناشئة والتى ستسهم بشكل كبير فى دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتقديم حلول وخدمات مالية وغير مالية لتلك الشركات.

وقال نادر موريس – الرئيس التنفيذى والشريك المؤسس لشركة زاميت Zammit، نحن سعداء بالتعاون الاستراتيجى بين بنك مصر وشركة زامت، حيث سيتيح لنا تقديم حلول مالية وغير مالية مبتكرة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر. ونحن ملتزمون بدعم رواد الأعمال وتعزيز الاقتصاد المحلي، ونهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد من خلال هذا التعاون الذى يجمع بين خبراتنا فى القطاع المصرفى والتكنولوجيا المالية.

ويحرص بنك مصر – باعتباره أحد أعمدة الاقتصاد الوطنى – على تقديم مجموعة متنوعة من حلول المدفوعات الرقمية والمنتجات الائتمانية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المشروعات باختلاف أحجامها، كما يقوم بتوقيع العديد من المبادرات والبروتوكولات التى تهدف إلى التوسع فى تمويل تلك المشروعات، بالإضافة إلى تقديم خدمات الاستشارات الفنية والمالية وغير المالية لعملاء المشروعات، إيماناً منه بأن تلك المشروعات هى قاطرة النمو الاقتصادى وركيزته، كما يسعى بنك مصر دائماً لتعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية فى الخدمات التى تلبى احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل بنك مصر تعكس دائماً التزام البنك بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

المطورون يشكون ارتفاع التكلفة الإنشائية..

القطاع العقارى يطلب «رخصة حكومية» لإعادة بناءه

كتبت - صفاء أرناؤوط:

فى ظل الأزمة الحالية والتحديات الراهنة التى يمر بها الاقتصاد المصرى بكافة قطاعاته ولاسيما القطاع العقاري، طالب عدد من كبار المطورين العقاريين بالسوق المحلى بدعم الدولة وتدخلها لمساندة القطاع والمطورين فى ظل ارتفاع التكلفة الإنشائية للمشروعات الأمر الذى يتطلب تضافر كافة الجهود لوضع حلول عاجلة وجذرية لمساندة القطاع العقارى وإعادة إنعاشه مرة أخرى، مؤكدين أن مصر لديها من المقومات ما يؤهلها للتصدير بالخارج.

وفى هذا الإطار، قال المهندس علاء فكرى عضو شعبة الاستثمار العقاري، ورئيس مجلس إدارة شركة بيتا إيجيبت، أن هناك عدة مطالب ومقترحات لابد أن تضعها الدولة فى أولوياتها لتخطى الازمة الحالية التى يشهدها السوق العقاري، والتى نتجت عن زيادة التكلفة بشكل كبير فى الفترة الأخيرة، وما تسببه هذه الزيادة من ضغط كبير على المطورين العقاريين، مما يستدعى تدخل الدولة لمحاولة ضبط الأمور التى تجاوزت كلمة الأزمة، حيث أصبح هناك قوة قهرية تضغط على الشركات العقارية وتعيقها عن استمرار تنفيذ مشروعاتها.

وقال فكرى أن أبرز هذه المطالب هو قيام الدولة بمراجعة أسعار فوائد أقساط الأراضى كنوع من التيسير على الشركات الجادة الملتزمة، والتى يجب دعمها وتمييزها، موضحا أن هناك مقترح آخر بوضع سقف لهذه الفوائد بنسبة ١٠٪.

وأشار إلى المقترح الخاص بضرورة تأجيل سداد الأقساط لفترة انتقالية تصل إلى عامين، موضحا أن الهدف من هذا المقترح هو إعطاء فرصة للشركات لوضع كل قوتها المالية فى تنفيذ مشروعاتها، منعا للتعثر وحدوث أزمة عقارية السوق العقارى فى غنى عنها حاليا.

وأضاف أن هناك مقترح آخر يتعلق بمعامل الفار، والذى يتعلق بإجمالى نسب المبانى المسموح بها على قطعة الارض كأمتار، حيث تسمح وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة بزيادة المبانى بنسبة ٢٠٪ دون مقابل، كنوع من الدعم للمطورين العقاريين والسماح لهم بالعمل فى مساحات أكبر، مما يوفر فرصة جيدة لتعويضهم عن الغلاء فى أسعار مواد البناء.

علاء فكري

وقال المهندس هشام شكرى رئيس المجلس التصديرى للعقار، أن مصر قادرة على تحقيق أرقام كبيرة فى تصدير العقار، نتيجة لرغبة وحماس الحكومة بالتعاون مع المطورين العقاريين، لحل المشكلات المعوقة للتصدير وتسهيل إجراءاته، للمضى قدما فى دعم هذا الملف.

وأضاف لدينا المقومات الاساسية المؤهلة لتصدير العقار، والتى تمكنا أيضا من

هشام شكرى

المنافسة عالميا، حيث تتميز مصر بتنوع كبير فى المنتج العقاري، وبصفة خاصة بيوت الأجازات أو second" home «، خاصة فى منطقة الساحل الشمالى وساحل البحر الاحمر، الذى يمتلئ بالكثير من المنتجات العقارية العالمية فى مناطق العين السخنة، ورأس سدر ومرسى علم، بالإضافة إلى مدينتى شرم الشيخ والغردقة.

وأكد أن تصدير العقار يحتاج فقط إلى

وليد مختار

تسهيل إجراءات تسجيل العقار للأجانب، بالتوازى مع التوسع فى إقامة معارض الترويج الخارجية، حيث تعتبر أحد الأدوات القوية للترويج للمنتج العقارى المصرى بالخارج.

وأكد المهندس وليد مختار الرئيس التنفيذى لشركة ايوان للتطوير العقارى والأمين العام لمجلس العقار المصري، على أهمية التكنولوجيا ودورها الكبير فى صناعة العقار، موضحا أن رقمنة العقار وتوفير المعلومات الخاصة بالقطاع العقاري، تساعد بشكل كبير فى نمو أعمال شركات السوق العقارى المصري، مما يعمل على زيادة الناتج العقارى ويدعم الاقتصاد المصري.

وقال أنه على مستوى العالم حدث تطور تكنولوجى كبير فى صناعة العقار، والذى أدى إلى حل الكثير من المشكلات التى تواجه مختلف المطورين والمسوقين والعملاء فى العالم، داعيا إلى تكاتف جميع الجهود فى مصر، من الدولة والمطورين العقاريين والإعلام بمختلف أنواعه، لتوصيل الرسالة بشكل سليم والمضى قدما نحو مستقبل أفضل للعقار المصري.

وذكر مختار أن التطوير العقارى فى مصر شهد تطورا كبيرا فى إطار النهضة العمرانية التى شهدتها مصر خلال الفترة السابقة، ولكى تتمكن مصر من تسويق هذا التطور عالميا، والوصول للمسوقين والمشترين العالميين إضافة إلى الصناديق العقارية العالمية، لابد من التحدث بنفس لغتهم التكنولوجية، وتسهيل الوصول لبيانات أى عقار فى مصر من أى مكان خارجها، مما يعود بالنفع على المسوق العقارى سواء كان محليا او دوليا، بحيث يتوفر لديه كم المعلومات التى تساعد المشترى او الصندوق العقارى الذى يرغب فى الاستثمار فى مصر وتسهل اتخاذ القرار.

وأضاف أن التكنولوجيا العقارية تهتم بكل ما له علاقة بتسجيل العقار وتوفير كافة المعلومات المتعلقة به بكل دقة وسهولة، عوضا عن الإجراءات والأوراق والمعلومات الغير دقيقة، مما يعطى ثقة ويسهل نقل ملكية العقار، كما يساعد على تصدير العقار للأجانب والمصريين العاملين بالخارج وللصناديق العقارية العالمية.

وأشاد مختار بالاستثمار العقارى فى مصر، مؤكدا على أن العقار المصرى قادر على المنافسة عالميا، لتحقيقه عوائد مرتفعة، مما يمكن صناديق الاستثمار العقارية من تحقيق مكاسب كبيرة، ويجعل مصر نقطة جذب للاستثمار بها، لذلك لابد أن يكون العقار المصرى على قدر المساواة مع أى عقار عالمى فى أوروبا وآسيا وجميع مناطق العالم، مطالبا هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بصفتها الجهة المنوط بها طرح الأراضى التى تتحول إلى عقارات، وبصفتها جهاز منظم لديه من العلم والمساحة الكبيرة للبدء فى إطلاق الشرارة المبدئية لرقمنة العقار المصري.

وأوضح أنه يمكن لهيئة المجتمعات العمرانية البدء بتسجيل الأراضى التى يتم بيعها لأشخاص فردية او لشركات، بحيث يتم إلزامهم بإفادة الهيئة بكل معلومة لها علاقة بالعقار، سواء مساحات المبانى وعدد الأطوال طبقا للترخيص الصادر، وتوفير كل معلومات إتمام بيع العقار، إضافة إلى تسجيل البائع والمشترى فى الهيئة، وبذلك يتم توفير قاعدة بيانات أساسية فى جهة واحدة موثوق بها، مشددا على ضرورة إعطاء هذه التكنولوجيا الهامة مزيدا من الاهتمام، لتحقيق نقلة نوعية فى سوق العقار المصري، والمشاركة فى تصدير العقار وإعطاء مصر مساحة مستحقة من حجم المبيعات العالمية للعقارات لأنها الأفضل وتستحق بالفعل.

عبر ملتقى «استراتيجيات الاستثمار الناجح»..

«أدير العالمية» تربط الأسواق العقارية بمصر والسعودية وبريطانيا

أعلنت شركة أدير العالمية، الرائدة فى التسويق والخدمات العقارية، عن إطلاق ملتقى «استراتيجيات الاستثمار الناجح فى المملكة العربية السعودية ومصر والمملكة المتحدة»، الذى عُقد بمدينة الرياض بمشاركة عدد من الشركات الرائدة فى مجال التطوير العقارى والخدمات المصرفية، بما فى ذلك تطوير مصر وباراجون وشركة بيركليز الإنجليزية، ونخبة من خبراء العقارات فى السوق المصرى والسعودي.

يهدف الملتقى إلى ربط ثلاث أسواق هامة فى مجال العقارات، وهى مصر والسعودية والمملكة المتحدة، بهدف نشر الوعى والتعرف على متطلبات كل سوق وتقريب وجهات النظر ومناقشة استراتيجيات الاستثمار الناجحة وذلك فى إطار استراتيجية شركة «أدير» لتيسير أساسيات الاستثمار العقارى محليًا ودوليًا. يهدف الملتقى أيضًا إلى المساهمة فى شرح آليات السوق العقارى فى ظل المتغيرات الدولية والبيئة الاستثمارية سريعة النمو، كما يعد فرصة لتبادل وجهات النظر والأفكار والخبرات المتعلقة بسوق العقارات فى تلك الدول، والتعرف على آخر التطورات والاتجاهات فى هذا المجال.

وقال باسل الصيرفى، الرئيس التنفيذى لشركة «أدير العالمية»: «بعد عام من النجاح فى بناء الثقة فى السوق البريطانية، قررنا توسيع نطاق أعمالنا والتوجه نحو أحد أكبر الأسواق الواعدة فى الشرق الأوسط، وهو السوق المصرى الذى يتمتع بفرص استثمارية كبيرة. ونجحنا فى عقد شراكات وتحالفات فى القطاع العقاري، ونسعى لتعزيز تواجدنا فى هذا السوق وخلق فرص لشركائنا للانطلاق نحو العالمية، من خلال تقديم حلول عقارية مبتكرة تلبى احتياجات المستثمرين فى الداخل والخارج، وتساهم فى تطوير ونشر الوعى حول السوق العقارى والقطاع بشكل عام».

أضاف «الصيرفى»: « تدرك شركتنا أن مصر سوق واعدة للاستثمار، وتعتبر العقارات أحد القطاعات الحيوية فى البلاد. إذ إنه من المتوقع أن يشهد السوق العقارى فى مصر نموًا كبيرًا خلال الفترة القادمة، مما يفتح الفرصة للمستثمرين للاستفادة من الفرص المتاحة فى هذا السوق».

يأتى الملتقى كجزء من الجهود المستمرة لشركة «أدير العالمية» لتعزيز الوعى والتفاعل مع الأسواق العقارية المختلفة وتبادل المعرفة والخبرات بين المستثمرين والخبراء فى هذا المجال، كما يعكس اهتمام الشركة بالأسواق العقارية الرائدة التى تشهد نمواً سريعاً فى السنوات الأخيرة، مثل السوق المصرى والسعودى والبريطاني، كما يعد جزء من رؤيتها لتسهيل الاستثمار العقارى وتوفير فرص للمستثمرين فى الأسواق المختلفة، إذ تسعى الشركة لتعزيز دورها فى توحيد الأسواق العقارية المختلفة وتطوير استراتيجيات الاستثمار الناجحة فيها، من خلال تبادل المعرفة والخبرات والأفكار بين المستثمرين والخبراء فى هذا المجال.

شهد الملتقى مشاركة نخبة من كبار قيادات القطاع العقارى وخبراء التطوير العقارى فى مصر والسعودية والمملكة المتحدة، ابرزهم: ياسين جبارة مدير تطوير الاعمال فى مجموعة بيركليز ببريطانيا، متعب حمد ال سعد الرئيس التنفيذى لشركة ادير القابضة، بدير رزق الرئيس التفيذى لباراجون للتطوير العقاري، احمد شلبى الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر، اندرو رايت مدير العقارات فى ادير العالمية فى بريطانيا ، ابراهيم العساف الرئيس التنفيذى لشركة مشاركة المالية، المهندس عصام كلثوم الرئيس التنفيذى لشركة اسمو للتطوير العقارى إلى جانب مجموعة من الخبراء الماليين والمصرفيين، والمستثمرين المهتمين بالقطاع فى الأسواق المستهدفة.

يشار إلى أن هذا الملتقى يعد الأول من نوعه الذى تطلقه شركة أدير العالمية، حيث تهتم الشركة بتنظيم الأنشطة والملتقيات بهدف تعزيز التعاون والتفاعل بين المستثمرين والخبراء فى سوق العقارات وتبادل المعرفة والأفكار حول الأسواق العقارية المختلفة.

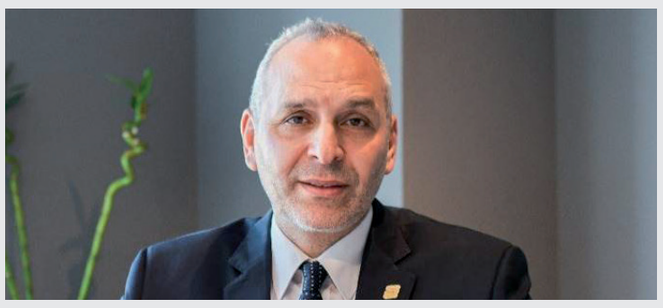

10 مليارات جنيه استثمارات «سيتى إيدج» بمشروع «V40»

تعتزم شركة سيتى إيدج للتطوير العقارى ضخ استثمارات بقيمة ١٠ مليار جنيه بمنطقة القاهرة الجديدة من خلال مشروعها الجديد «V٤٠» بإجمالى مساحة ٤٠ فدان.

وقالت الشركة فى بيان لها، أن المشروع على مساحة إجمالية قدرها ٤٠ فدانًا منها ٢٠ فدان للفيلات السكنية تتضمن ٧٢ فيلا مقامة على مساحة بصمة بنائية قدرها ١٠ آلاف متر مربع بنسبة ١٢,٥٪، وباقى المساحة بنسبة ٨٧,٥٪ للمساحات الخضراء ومن المخطط عمل مشروع إدارى وتجارى وترفيهيى ضخم على مساحة الـ ٢٠ فدانا الأخرى بالمشروع.

قال محمد الدهان الرئيس التنفيذى للشركة أن المشروع الجديد هو الأول للشركة فى القاهرة الجديدة، والذى تستهدف سيتى ايدج من إقامته لضخ استثمارات، بإجمالى تكلفة استثمارية حوالى ١٠ مليار جنيهاً مصرياً موضحاً أن ما حققته الشركة من مبيعات خلال الربع الأول بلغت ٥ مليارات ومن المتوقع أن يصل إجمالى المبيعات لـ٢٥ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٣.

أضاف الدهان أن سوق العقارات المصرى من الأسواق الجاذبة للاستثمارات بفضل الطلب المستمر على العقار باعتباره من الاستثمارات الناجحة، كما أن سيتى ايدج تمتلك مجموعة كبيرة ومتنوعة من المشروعات تجعلها مقصداً للراغبين فى اقتناء الوحدات السكنية، الإدارية، والتجارية

انطلاق RED EXIPO 7 بمشاركة 200 مشروع يونيو المقبل

يعتزم تحالف دار الخبرة العقارية إطلاق النسخه السابعة من معرض RED EXIPO يونيو القادم وسيتم تقديم أكثر من ٢٠٠ مشروع عقارى لعدد من المطورين العقاريين بالسوق العقارى المصرى .

وقال المهندس خالد بهيج رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذى لتحالف دار الخبرة العقارية ، أن المعرض سيضم عددًا من المشروعات المتنوعة لمناطق الساحل الشمالى والعاصمة الاداريه الجديدة والعين السخنة ومنطقة غرب وشرق القاهرة.

وقال محمد بنانى العضو المنتدب لشركة دار الخبرة أن شركات التطوير العقارى تفكر دائما خارج الصندوق، رغم أزمات الركود التضخمى نتيجة الأزمة العالمية ، وأوضح بنانى أن المعارض العقارية المحلية أصبحت أكثر واسرع الأدوات البيعية الان التى تسهم فى زياده حجم مبيعات الشركات العقارية.

ويذكر أن تحالف دار الخبرة العقارية RED يضم حاليًا عدد ١٧ شركة من كبرى شركات التسويق العقارى ذات الخبرة الواسعة لنظام التحالف .

«الأولى للتعمير» تحصل على سندات توريق بقيمة 1.1 مليار جنيه

أعلنت شركة سى آى كابيتال (CICH.CA) المجموعة الرائدة فى الخدمات المالية المتنوعة عن إتمام صفقة إصدار سندات توريق لصالح شركة التعمير للتوريق، حيث كانت شركة التعمير للتأجير التمويلى والتخصيم (الأولى) محيل ومنشئ المحفظة، بقيمة إجمالية ١,١ مليار جنيه مصري.

ويأتى إصدار شركة الأولى على ثلاثة شرائح، الأولى بقيمة ١٩٦ مليون جنيه بفترة استحقاق ثلاثة عشر شهرًا، والثانية بقيمة ٥٩٣ مليون جنيه بفترة استحقاق سبع وثلاثون شهرًا، والثالثة بقيمة ٣١٠ مليون جنيه بفترة استحقاق ثلاثة وخمسون شهرًا. وقد حصلت الشرائح على تصنيفات ائتمانية متميزة من شركة ميريس – الشرق الأوسط للتصنيف الائتمانى وخدمة المستثمرين، حيث حصلت الشريحة لأولى على تصنيف AA+ و AA للثانية، و A للثالثة.

وقال عمرو هلال، الرئيس التنفيذى لبنك الاستثمار (sell-side) بشركة سى آى كابيتال أن زيادة إقبال المستثمرين على أدوات الدين كوسيلة لتنويع استثماراتهم باعتبارها أداة استثمارية ذات عوائد جذابة وزيادة وعى الشركات بالدور الذى تلعبه لتوفير التمويل المرن، كلها عوامل تعزز من توسع السوق المصرى فى هذا المجال خلال الفترة المقبلة، حيث ستستمر شركة سى آى كابيتال كونها واحدة من أكبر الشركات فى هذا المجال فى القيام بدور محورى فى عملية تطوير سوق الدين بمصر من خلال تقديم حلول مبتكرة ومتنوعة لكافة المستثمرين والمصدرين على حد سواء. وقال محمد عباس رئيس قسم أسواق الدين فى شركة سى آى كابيتال ان فريق العمل بالشركة نجح فى تنفيذ ثلاثة إصدارات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، لافتًا ان الشركة تسعى للتوسع فى الإصدارات خلال الفترة المقبلة خاصة مع زيادة أنشطة المطورين العقاريين ومقدمى الخدمات المالية غير المصرفية سواء كانت الشركات تعمل فى مجالات التأجير التمويلى أو التمويل متناهى الصغر أو التمويل الاستهلاكي، لافتًا أن فريق العمل بالشركة يتملك سابقة أعمال قوية فى ضوء المشاركة فى معظم الإصدارات غير السيادية بالسوق المصرى منذ بدء النشاط.

يذكر أن شركة سى آى كابيتال قامت بدور المستشار المالى والمنسق العام ومدير الإصدار الرئيسي، وقام كل من بنك القاهرة والبنك العربى الافريقى الدولى بدور مروجى وضامنى تغطية الاصدار، بالإضافة لقيام بنك القاهرة بدور متلقى الاكتتاب.

خلال الربع الأول من العام الجاري..

أداء «إى فاينانس» يصعد على أكتاف النمو القوى لشركاتها

صافى الربح يسجل ٢٨٢ مليون جنيه بمعدل ٤٠٪ والإيرادات ترتفع إلى ٢٧٪

كتب- أسامة محمد:

أعلنت شركة إى فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية عن نتائجها المالية والتشغيلية عن فترة الربع الأول من عام ٢٠٢٣ المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٣، حيث ارتفعت الإيرادات بمعدل سنوى ٣٧,٣٪ لتسجل ٧٦٨,٠ مليون جنيه، بفضل الأداء القوى الذى أحرزته شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية» إى فاينانس «وتكنولوجيا تشغيل الأسواق الإلكترونية «eAswaaq» وشركة «خالص» لخدمات المدفوعات الرقمية خلال الفترة. كما شهدت مستويات الربحية تحسنًا هائلًا خلال الربع الأول من العام الجاري، فى ضوء ارتفاع الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك بمعدل سنوى ٥١,٧٪ لتبلغ ٣٣١,٩ مليون جنيه مصحوبًا بنمو هامش الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك بواقع ٤,١ نقطة مئوية ليسجل ٤٣,٢٪ خلال نفس الفترة. وارتفع صافى الربح بعد حقوق الأقلية بمعدل سنوى ٤٠,٧٪ ليسجل ٢٨١,٩ مليون جنيه، مصحوبًا بزيادة هامش صافى الربح بواقع ٩١ نقطة أساس ليسجل ٣٦,٧٪.

ارتفعت الإيرادات بمعدل سنوى ٣٧,٣٪ لتبلغ ٧٦٨,٠ مليون جنيه خلال عام الربع الأول من عام ٢٠٢٣. ويرجع هذا النمو القوى بصورة أساسية إلى الأداء المتميز لشركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية» إى فاينانس «وتكنولوجيا تشغيل الأسواق الإلكترونية «eAswaaq» وشركة «خالص» لخدمات المدفوعات الرقمية خلال نفس الفترة. فقد واصلت شركة «تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية إى فاينانس» الاستفادة من القيمة المضافة لخدمات الحوسبة السحابية إلى جانب النمو القوى فى إيرادات معاملات الرسوم المتغيرة خلال الفترة. كما ساهم النمو القوى لإيرادات شركتى «eAswaaq» وشركة «خالص» فى دفع نتائج المجموعة فى ظل التحديات الاقتصادية الصعبة.

وبعد استبعاد المعاملات بين الشركات التابعة، احتلت شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية "إى فاينانس" صدارة المساهمة فى إجمالى إيرادات المجموعة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، حيث ارتفعت إيرادات الشركة بمعدل سنوى ٤٢,٤٪ لتبلغ ٧١٤,٦ مليون جنيه تقريبًا، وهو ما يمثل ٩٣٪ من إجمالى إيرادات المجموعة خلال الفترة. يأتى ذلك بفضل الأداء القوى لقطاع خدمات الحوسبة السحابية، حيث ارتفعت إيرادات القطاع بمعدل سنوى ١٥١,٣٪ لتسجل ٢٠٧,٦ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣. كما يرجع الأداء المتميز الذى حققته الشركة إلى زيادة إيرادات قطاع إدارة المعاملات بمعدل سنوى ٥٣,٤٪، مدفوعة بارتفاع إيرادات معاملات تحصيل الرسوم الثابتة بنسبة سنوية ٢٧,١٪ وزيادة معاملات تحصيل الرسوم المتغيرة بمعدل سنوى ٧٨,٢٪ خلال الربع الأول من العام. ومن الجدير بالذكر أن النتائج القوية التى حققتها قطاعى المعاملات والحوسبة السحابية ساهمت فى الحد من أثر تراجع إيرادات قطاع الحلول المتكاملة بنسبة سنوية ١١,٣٪ خلال الفترة.

وبعد استبعاد المعاملات بين الشركات التابعة، نجحت شركة تكنولوجيا تشغيل الأسواق الإلكترونية «eAswaaq» فى تنمية الإيرادات إلى ٦,٢ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ صعودًا من ٠,٦ مليون جنيه خلال نفس الفترة العام الماضي. وارتفعت إيرادات شركة «خالص» لخدمات المدفوعات الرقمية بمعدل سنوى بمعدل ٢١,٧٪ لتبلغ ١٠,٨ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، مدفوعًا بنمو شبكة نقاط البيع الإلكترونية بمعدل سنوى ٤٩,٨٪ لتصل إلى ٤٨٨,٥ ألف نقطة بيع خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، مقابل ٣٢٦,٠ ألف نقطة بيع خلال الربع الأول العام الماضي، فضلاً عن نمو حجم معاملات تجميع ومعالجة الفواتير بنسبة سنوية ٢٦,١٪ إلى ١٧,٢ مليون معاملة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، صعودًا من ١٣,٧ مليون خلال الربع الأول من العام الماضي.

من جانب آخر، انخفضت إيرادات «إى نابل» لخدمات التعهيد بمعدل سنوى ١٤,١٪ لتسجل ١١,٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٣. وبلغت إيرادات شركة تكنولوجيا تشغيل البطاقات الذكية «e-Cards» ٢٤,٧ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، وهو تراجع سنوى بمعدل ٢٨,٨٪، ويرجع ذلك إلى انخفاض إيرادات خدمات إنتاج البطاقات بمعدل سنوى ٢٤,٠٪، على خلفية قرار الإدارة بخفض أنشطة إصدار البطاقات نتيجة أسعار الصرف وارتفاع أسعار شرائح البطاقات Chip. جدير بالذكر أن خدمات إدارة وتشغيل البطاقات التابعة للشركة حققت نموًا ملحوظًا للإيرادات وتتوقع الإدارة ارتفاع إيرادات هذا النشاط خلال الفترة القادمة.

على صعيد مستويات الربحية، سجلت مجموعة إى فاينانس إجمالى ربح بقيمة ٣٨٥,١ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، وهو نمو سنوى بمعدل ٤١,٤٪. وصاحب ذلك ارتفاع هامش إجمالى الربح بواقع ١,٥ نقطة مئوية ليسجل ٥٠,١٪ خلال نفس الفترة. يأتى ذلك بفضل الأداء القوى للخدمات المتميزة بهوامش أرباحها المرتفعة. كما يرجع ارتفاع مستويات الربحية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ إلى انخفاض نسبة تكاليف المبيعات إلى إجمالى الإيرادات خلال نفس الفترة.

وارتفع صافى الربح بعد حقوق الأقلية بمعدل سنوى ٤٠,٧٪ ليسجل ٢٨١,٩ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، وصاحب ذلك ارتفاع هامش صافى الربح بواقع ٩١ نقطة أساس ليسجل ٣٦,٧٪. ويأتى نمو صافى الربح بفضل الارتفاع القوى لمصادر الإيرادات المتميزة بهوامش أرباحها المرتفعة.

وأعرب إبراهيم سرحان رئيس مجلس إدارة مجموعة إى فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، عن امتنانه بنجاح المجموعة فى مواصلة مسار النمو وتحقيق نتائج متميزة خلال الربع الأول من العام الجاري. حيث انطلقت المجموعة للعام الجديد بأسس قوية، وتمكنت من إحراز إنجازات قوية بمختلف القطاعات، بفضل نجاحها فى جنى ثمار نموذج أعمالها الفريد الذى يتسم بأعلى درجات المرونة والفعالية، بالإضافة إلى الجودة العالية لباقة خدماتها الشاملة.

ويأتى ذلك على الرغم من التحديات الاقتصادية الراهنة، مما يعكس التزام المجموعة بالتميز وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية المالية والتشغيلية مهما بلغت التحديات المحيطة.

وأضاف سرحان أن المجموعة تمكنت من تنمية الإيرادات بنسبة سنوية ٣٧,٣٪ إلى ٧٦٨,٠ مليون جنيه خلال الربع الأول من العام الجاري، بفضل الأداء القوى لشركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية "إى فاينانس" التى واصلت تحقيق عائدات قوية من قطاع خدمات الحوسبة السحابية، مما يعكس المردود الإيجابى للاستثمارات التى ضختها المجموعة للارتقاء بالخدمات التى يقدمها القطاع.

وأشار سرحان إلى نمو إيرادات قطاع معاملات تحصيل الرسوم المتغيرة، حيث نجح فى تسجيل إيرادات بقيمة ١٩٥,٨ مليون جنيه خلال الربع الأول من العام، وهو نمو سنوى بمعدل ٧٨,٢٪، مما ساهم فى تعزيز نمو إجمالى إيرادات المجموعة خلال الفترة. يأتى نمو الإيرادات خلال الفترة أيضًا على خلفية نمو نتائج «eAswaaq»، التى تواصل جهودها فى رقمنة القطاعات الاستراتيجية فى مصر.

كما حققت شركة «خالص» نموًا قويًا على خلفية الأداء المتميز لأنشطة تجميع ومعالجة الفواتير. وعلى هذه الخلفية، نجحت المجموعة فى تسجيل صافى ربح ٢٨١,٩ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ وهو نمو سنوى بمعدل ٤٠,٨٪، مصحوبًا بهامش صافى ربح ٣٦,٧٪. ويعكس ذلك الإيرادات القوية التى حققتها المجموعة خلال الفترة، ونمو تدفقات الإيرادات من المصادر المتميزة بهامش ربحيتها المرتفعة، فضلاً عن الجهود التى تبذلها الإدارة للحد من مخاطر عدم استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية.

وأوضح سرحان أن المجموعة استهلت هذا العام بخطوات ثابتة نحو تعظيم القيمة من مصادر الإيرادات الاستراتيجية التى تلعب دورًا محوريًا فى دعم مسار النمو المخطط. فقد نجحت المجموعة فى طرح حلول التذاكر الرقمية للمزارات السياحية الرئيسية فى مصر، وهو ما يتماشى مع التزامها بالاستثمار فى قطاع السياحة المزدهر. حيث تغطى هذه المنظومة الآن نحو ٤٧ موقعًا سياحيًا مع تحقيق إيرادات قوية.

وتابع سرحان أن المجموعة تقوم بالتوازى مع هذه الجهود بتعزيز أداء الشركات المستثمر بها، وفى مقدمتها شركة «e-Tax» التى نجحت فى تعظيم القيمة من خدماتها المقدمة، بما فى ذلك خدمات الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني، حيث تجاوز إجمالى الفواتير الإلكترونية الصادرة حاجز المليون فاتورة يوميًا، مع استمرار نمو هذا الحجم نتيجة تزايد المؤسسات والأفراد المنضمين إلى هذه المنظومة.

وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت «e-Tax» شراكة استراتيجية مع مصلحة الضرائب المصرية خلال شهر مارس الماضى لإطلاق أول منظومة حكومية تستهدف توحيد معايير حساب ضرائب الأجور والرواتب. تأتى هذه الجهود فى إطار استراتيجية المجموعة الهادفة إلى تقديم حلول رقمية تساهم فى الارتقاء بكفاءة العمليات الحكومية من جهة، وقيادة دفة التحول الرقمى فى مصر من جهة أخرى. وفى إطار استراتيجيتها التوسعية وأهداف الاستثمارية المعلنة؛ اتخذت المجوعة أولى خطوات التوسع خارج السوق المصرية من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع شركة "ثقة لخدمات الأعمال"، وهى شركة رائدة فى تقديم خدمات التحول الرقمى الابتكارية للقطاعين العام والخاص فى المملكة العربية السعودية. وتتيح هذه الشراكة للمجموعة التواجد فى سوق المملكة والتوسع بأنشطتها وأعمالها.

واستكمالاً لهذه الجهود، تتطلع المجموعة إلى إطلاق أول فرع لها بالمملكة بمدينة الرياض خلال النصف الثانى من عام ٢٠٢٣، ليكون باكورة التوسع بأعمال المجموعة فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وأكد سرحان أن نتائج الربع الأول من عام ٢٠٢٣ بمثابة شهادة قوية على سجل إنجازات المجموعة ونموذج الأعمال الفريد الذى تتبناها، فضلاً عن كفاءة فريق العمل الذى يمثل الركيزة المحورية لجميع النجاحات المحققة. واستشرافًا للمستقبل، جدد سرحان ثقته فى قدرة فريق العمل على تعظيم العائد والقيمة للسادة المساهمين على المدى الطويل، والمضى قدما نحو تعزيز المكانة الرائدة للمجموعة ومواصلة مسار النمو المستهدف، معربًا عن تفاؤله بالإنجازات وفرص النمو المستقبلية.

ملخص قائمة الدخل

(مليون جنيه)	الربع الأول 2023	الربع الأول 2022	التغيير
إجمالي الإيرادات المجمعة	768.0	559.5	37.3%
"إيرادات شركة «تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية "إي فاينانس	716.9	511.9	40.0%
إيرادات شركة تكنولوجيا تشغيل البطاقات الذكية «eCards»	62.0	62.8	-1.3%
إيرادات شركة «خالص» لخدمات المدفوعات الرقمية	15.9	10.1	56.9%
إيرادات شركة «إي نابل» لخدمات التعهيد	22.9	18.6	22.8%
إيرادات شركة تكنولوجيا تشغيل الأسواق الإلكترونية «eAswaaq»	58.5	11.2	420.4%
استبعادات المعاملات بين الشركات التابعة	(108.1)	(55.2)	95.9%
تكلفة المبيعات	(382.8)	(287.1)	33.3%
إجمالي الربح	385.1	272.4	41.4%
هامش إجمالي الربح	50.1%	48.7%	1.5%
الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك	331.9	218.8	51.7%
هامش الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك	43.2%	39.1%	4.1%
صافي الربح بعد حقوق الأقلية	281.9	200.3	40.7%
هامش صافي الربح	*36.7%*	*35.8%*	*0.9%*

«إبراهيم سرحان»: إنجازات كبيرة بمختلف القطاعات بفضل جنى ثمار جودة الخدمات

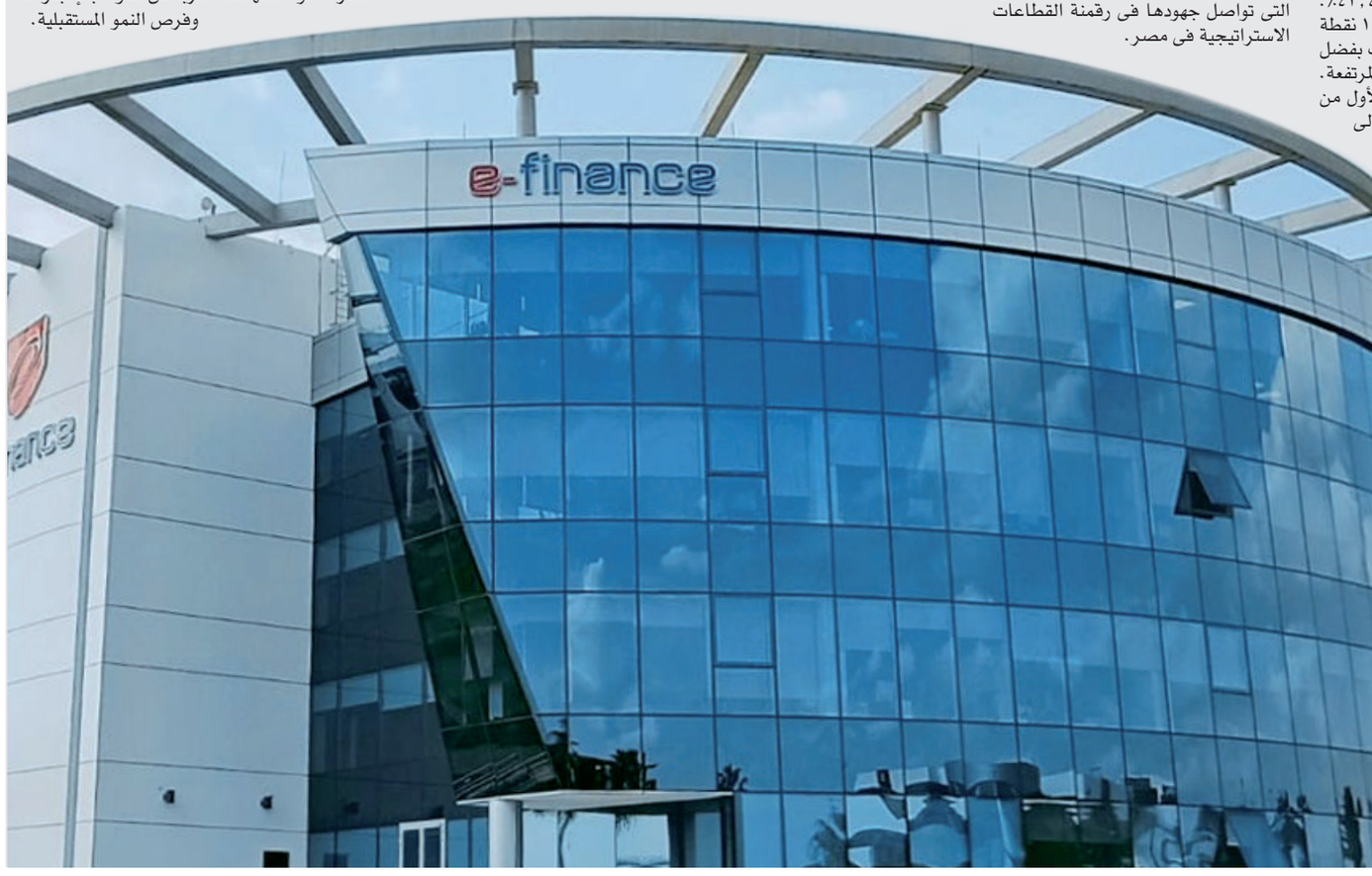

بفضل التعاون بين «إى أسواق مصر» و «إنجازات»..

منصة «أجرى مصر».. طفرة جديدة فى استخدامات الطاقة الشمسية للمزارعين

كتب: ابراهيم علي

نجحت كل من شركة "إى أسواق مصر" التابعة لمجموعة "إى فاينانس" للاستثمارات المالية والرقمية، وشركة "إنجازات" فى إضافة خدمات ومنتجات الطاقة المتجددة للمزارعين على منصة "أجرى مصر" للتجارة الإلكترونية، وفقاً للاتفاقية التى أبرمت فى معرض سولار مينا شو .

ويأتى هذا التعاون بهدف تعميم استخدامات تكنولوجيا المرافق المستدامة وتطبيقات الطاقة النظيفة والشمسية والرى الذكي، فى إطار رؤية مصر٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، باستخدام تكنولوجيا التجارة الإلكترونية من خلال منصة "أجرى مصر".

وأصبحت منصة "أجرى مصر" التابعة لشركة "إى أسواق مصر" توفر الآن منتجات شركة "إنجازات" أول متطور ومشغل مستقل للطاقة والمياه والموزع المعتمد لشركة العالميةChint Global فى مصر وأفريقيا، وتشمل تلك المنتجات ألواح الطاقة الشمسية والمذبذبات والطلمبات ونظم الرى الحديثة، تحت شعار "اطلب. قسط. وهنوصل" للتقسيط على ٥ سنوات بمقدم ٢٠٪ فقط.

كما تتيح منصة "أجرى مصر" خدمات القيمة المضافة لجميع المزارعين والموزعين فى جميع أنحاء الجمهورية، حيث التوصيل والدعم اللوجستى لتمكين المزارعين والمقاولين وموفرى خدمات التركيبات من الحصول على أجود المنتجات فى موقع التركيب مباشرة وبأفضل الأسعار للتقسيط والسداد عبر نظم التمويل الإلكترونى -fintech- التى توفرها منصة "أجرى مصر" لجميع المزارعين والموزعين (B٢B، و B٢C).

وتعد منصة "أجرى مصر" هى المنظومة الزراعية الرقمية المتكاملة الأولى من نوعها ضمن حلقة واحدة تربط كافة بيانات القطاع الزراعى وتلبى احتياجاته من التمويل والدعم والإمداد ومتطلبات الإنتاج والاستثمار والاستشارات الفنية والتقنية للمزارعين بمختلف الأنشطة الزراعية مهما كانت أحجامها، فضلاً عن توفير منافذ التسويق والتجارة والتوصيل من خلال منصة "أجرى مصر" وكارت "ميزة الفلاح" المُطوّر لحصر الحيازات الزراعية مع إمكانية استخدام الكارت لاستقبال دعم المزارعين، وكذلك استقبال التمويلات المقدمة للمزارعين على ذات الكارت.

كما يدعم التعاون مع شركة "إنجازات" قاعدة كبيرة من بيانات أصحاب الحيازات الزراعية على منظومة "أجرى مصر"، ومن خلال الشراكة مع "إنجازات" يمكن توفير الوصول إلى الطاقة النظيفة وحلول مرافق المياه للسوق السائد للمزارعين متوسطى وصغير الحجم مما سيساعدهم على زيادة الجودة و كمية محصولهم واعتماد محاصيلهم للتصدير وبالتالى تطوير قطاع الزراعة بشكل عام.

وبذلك تساهم منصة "أجرى مصر" فى دعم سياسات الدولة للشمول المالى ودعم الاقتصاد عن طريق إتاحة فرص التصدير، فضلاً عن المساهمة فى رفع مستوى جودة الإنتاج الزراعى وتطبيق النظم الاحترافية لمراقبة الجودة ورفع شعار زرع فى مصر، وكذا المساهمة فى تطبيق أحدث المعايير الدولية المرتبطة بنظام الإنتاج والتصنيع الزراعى والداجنى والحيوانى والسمكي.

وبعد حصول "إنجازات" على جائزتى مؤتمر المناخ COP٢٧ – المشروعات الخضراء والذكية – و جائزة Stevie Award الدولية للإبداع التكنولوجى المستدام فى منطقتى شمال أفريقيا والشرق الأوسط؛ تطلع الشركة من خلال هذا التعاون الاستراتيجى مع "أي-أسواق" لتعزيز مكانتها السوقية كأول مطور ومشغل رقمى ومتكامل لمرافق الطاقة النظيفة والمياه والمساهمة الفعالة فى تعميمها وذلك من خلال استراتيجية طويلة المدى تبدأ من القطاع الزراعي.

وقال إسلام مأمون العضو المنتدب لشركة "إى أسواق مصر"، إن الشركة تتجه بقوة لدعم القطاع الزراعى اعتماداً على أحدث تكنولوجيات التحول الرقمى والتجارة الإلكترونية، وكذلك الطاقة النظيفة والمتجددة والشمسية وأحدث نظم الرى بالشراكة مع "إنجازات"، وتطبيقاً لمخرجات قمة المناخ COP٢٧، وبما يدعم مساهمة القطاع الزراعى فى التنمية الاقتصادية للتقليل من وطأة الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة.

وأضاف إسلام مأمون، أن الشراكة مع "إنجازات" تساهم فى تقليل العبء التمويلى واللوجيستى عن المزارع، كما تساهم فى تقليل استخدام الوقود الحفرى فى الزراعة لتعظيم الإنتاجية الزراعية والعائد منها على المزارع، ويعزز من ذلك استخدامات تكنولوجيا التجارة الإلكترونية والتحول الرقمى كعنصر رئيسى لاجتذاب المزارعين الباحثين عن الأفضلية والتطوير.

وقال محمد الدمرداش العضو المنتدب والشريك المؤسس لشركة "إنجازات" : "نسعى من خلال هذا التعاون الاستراتيجى مع "إى أسواق مصر" -عملاق التجارة الإلكترونية الوطني- لتعظيم شراكتنا مع شركة Chintالعالمية -أكبر مصنعى تكنولوجيا الطاقة فى العالم- بهدف إزالة كل العوائق المالية والفنية واللوجستية وإتاحة منتجاتها لصغار المزارعين بهدف تعميم استخدام نظم الطاقة النظيفة فى الزراعة من خلال تطبيقات التجارة الإلكترونية والمعززة بالتكنولوجيا المالية".

وأضاف: "نواجه تحدياً وجودياً للمناخ وعلينا دعم القاعدة الأوسع من صغار المزارعين فى الحصول على التكنولوجيا النظيفة إذا أردنا تحقيق الرؤيا المصرية ٢٠٣٠ المتسقة مع المستهدفات الأممية للاستدامة SDG goals وذلك من خلال استخدام قدرات التكنولوجيا لسد فجوة التمويل والمعرفة ما بين العرض والطلب ومن ثم تعظيم العائد الاجتماعى والبيئى بشكل فعال".

تجاوزت ٣١,٤ تريليون دولار..

الديون الأمريكية «وباء اقتصادى» جديد يهدد العالم

كتبت: دعاء سيد

شكلت أزمة الديون عبئًا كبيرًا على الإدارة الأمريكية، حيث أصبحت الحكومة الفيدرالية تتعرض لتحذيرات مستمرة من عدم القدرة على سداد الديون المستحقة.

وأشارت التقارير إلى أن الولايات المتحدة تجاوزت فى يناير الماضى سقف الدين القانونى البالغ ٣١,٤ تريليون دولار، الأمر الذى دفع وزارة الخزانة الأمريكية إلى استخدام إجراءات الطوارئ لمواصلة عملياتها المالية.

وبناءًا على ذلك، حثت الإدارة الأمريكية الكونجرس فى الأشهر الأخيرة على رفع حد الديون، وبالفعل وافق الجمهوريون على رفع سقف الدين الوطنى بشرط خفض كبير فى الإنفاق فى الميزانية، إلا أن البيت الأبيض رفض هذه المطالب، قائلا إنه مستعد لمناقشة خفض الإنفاق، لكن يتعين على المشرعين رفع سقف الدين دون أى شروط مسبقة.

وقال الرئيس الأمريكي، جو بايدن إن عدم رفع حد سقف الدين سيحدث تعثر وسينزلق اقتصاد البلاد إلى الركود وستتأثر سمعة واشنطن الدولية بشكل كبير.

وكانت قد حذرت وزيرة الخزانة الأمريكية، جانيت يلين الكونجرس من لجوء الإدارة الأمريكية لإجراءات الطوارئ فيما يتعلق بتحقيق سقف الدين الوطنى فى وقت مبكر من ١ يونيو القادم، مشيرة إلى أنه فى هذه الحالة ستواجه البلاد تخلفًا عن سداد الديون الفيدرالية، الأمر الذى سيؤدى إلى كارثة اقتصادية فى البلاد، مما قد يتسبب أيضا فى حدوث صدمات فى الاقتصاد العالمي.

وأشارت التقارير إلى أنه من الضرورى أن تعمل الإدارة الأمريكية بجدية لإيجاد حلول لهذه الأزمة، من خلال إعادة تقييم الإنفاق الحكومى وتحسين إدارته وزيادة العوائد الحكومية.

وأوضح الخبراء أن ذلك يجب أن يكون وفق إجراءات مدروسة جيدًا ومتوازنة حتى لا تؤثر على الخدمات الحكومية الأساسية ولا تؤدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية.

وتختلف إدارة بايدن والجمهوريين فى الكونجرس حول رفع حد الاقتراض للحكومة الفيدرالية البالغ ٣١,٤ تريليون دولار، إذ طالب قادة الحزب الجمهورى بوعود بتخفيضات فى الإنفاق فى المستقبل قبل الموافقة على سقف أعلى. وفقًا لمعهد «بروكينجز» الأمريكي، بلغت الحكومة الأمريكية سقف الدين فى يناير الماضي، واضطرت للتخلى عن بعض الالتزامات التى كان يجب تنفيذها، مقابل توفير المال اللازم لسداد الديون حتى لا تتخلف عن السداد.

وكانت قد بلغت ديون الولايات المتحدة الأمريكية ٣١,٤ تريليون دولار فى يناير ٢٠٢٣ الماضي، متجاوزة سقف الدين الذى تم تحديده فى ٢٠٢١، ومنذ هذا العام أصبح إنفاق أمريكا يسجل عجزًا سنويًا لأسباب مختلفة ومن أهمها القرارات السياسية التى يتم اتخاذها.

وكشف تقرير للبيت الأبيض أن أزمة سقف الدين سياسية وليست اقتصادية فى المقام الأول، مشيرًا إلى أنه مع استمرار الأزمة ستؤدى إلى عر قلة الأسواق المالية، إذ إن الفشل فى رفع سقف الدين قد يؤدى فى النهاية إلى تعثر فى السداد لأول مرة على الإطلاق فى بعض التزامات الحكومة الأمريكية.

وذكر التقرير أنه أمريكا يمكن أن تفقد قدرتها على الوفاء بجميع التزامات السداد بحلول الأول من يونيو المقبل، لافتًا فى الوقت ذاته إلى أن فكرة إلغاء سقف الديون واردة، لأن معارك الكونجرس المتكررة حوله تزيد من حالة عدم اليقين الاقتصادي.

ورأى الاقتصاديون أن حل الأزمة يكمُن فى سك عملات بلاتينية بقيمة تريليون دولار ووضعها فى خزائن الاحتياطى الفدرالى أو الإعلان عن أن سقف الدين يمثل انتهاكًا للتعديل الرابع عشر الذى يحظر التشكيك فى الديون الفيدرالية، وكذلك يمكن أن خلال تقديم أسعار فائدة أعلى بكثير، ومن ثم يقبل المستثمرون على شرائها، وبذلك يوفرون السيولة النقدية اللازمة للحكومة.

ومن المتوقع أن يصل الدين الأمريكى إلى ١١٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى بحلول عام ٢٠٣٣، وهو أعلى مستوى فى تاريخ أمريكا.

ومن المتوقع أن تعمل أزمة «سقف الديون» على التأثير على الاقتصاد الأمريكى مع إمكانية الخفض المحتمل فى التصنيف الائتمانى الذى قد يؤدى إلى خفض التصنيف الائتمانى للولايات المتحدة، مما يزيد من تكاليف الاقتراض ويؤثر على الثقة فى اقتصاد أمريكا.

ومن المحتمل أن تؤثر هذه الأزمة على الدولار الأمريكى وتعزيز احتمالات الركود، وهو ما قد يؤدى انخفاض قوة الدولار الأمريكى إلى تقويض مكانته فى النظام المالى العالمى وزيادة تكاليف الاقتراض وخسارة الوظائف بشكل عام. كما قد يدفع المستثمرون إلى البحث عن بدائل أخرى للاستثمار، مما يؤدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادى وزعزعة الاستقرار. ومن شأن هذه الأزمة أيضًا أن تؤدى إلى انكماش الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى بنسبة ٤٪ إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وزيادة معدلات البطالة وتدهور الوضع الاقتصادى بشكل عام. ونظرًا لأن هناك العديد من اقتصاديات الدول التى ترتبط بشكل مباشر بالدولار الأمريكي، فإن التأثير على الدولار الأمريكى سيؤدى إلى حدوث اهتزاز الثقة فيه بصورة تجعل المستثمرين يقدمون على بيع السندات الدولارية، ما ينتج عنه خفض قيمة الدولار.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

28-5-2023
NO.287

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

جائزة الفوز بدورى الأبطال ترتفع إلى ٤ ملايين دولار..

الأهلى يستخرج كنوز القارة السمراء

كتب- عادل حسن:

يتطلع النادى الأهلى لحصد لقب دورى أبطال أفريقيا عندما يلتقى الوداد المغربى فى نهائى البطولة خلال نسختها الحالية ٢٠٢٣، فى نهائى مكرر لنهائى النسخة الماضية التى توج بها الفريق المغربي، لكن تطلعات المارد الأحمر للتتويج هذا العام أكبر لعدة أسباب أهمها تعزيز رقمه القياسى كأكثر الأندية الأفريقية فوزاً بالبطولة.

كما أن الفوز بلقب القارة سيمنح الأهلى عائد مالى ضخم ينعش خزائنه ويعزز من تطلعاته لتدعيم الصفوف خلال ميركاتو الصيف، حيث قرر الاتحاد الإفريقى لكرة القدم «كاف»، تعديل قيمة الجوائز المالية لبطولتى الأندية فى الموسم الجاري، دورى الأبطال وكأس الكونفدرالية، ما يعنى زيادة بنسبة ٤٠٪.

وتأهل الأهلى إلى نهائى أفريقيا بعد الفوز على الترجى التونسى برباعية نظيفة فى مجموع مباراتى نصف النهائي، بينما تأهل الوداد الرياضى إلى النهائى عقب التعادل مع صن داونز بنتيجة ٢/٢ فى مجموع المباراتين، باعتبار أن مباراة الذهاب فى المغرب انتهت بالتعادل السلبي.

ويلتقى الأهلى مع الوداد المغربى فى مباراة الذهاب على استاد القاهرة يوم ٤ يونيو المقبل، وتقام مباراة الإياب باستاد محمد الخامس فى كازابلانكا ١١ يونيو.

الأهلى إذا نجح فى تحقيق الفوز فإنه سيحصل على ٤ ملايين دولار، فى حين يحصل على ٢ مليون دولار اذا خسر، لذا يعد وصوله للنهائى مكسب كبير على جميع المستويات.

ويحمل الأهلى الرقم القياسى للوصول لنهائى دورى أبطال إفريقيا برصيد ١٦ مرة، يليه الزمالك والترجى برصيد ثمانى مرات لكل منهما، ثم مازيمبى الكونغولى وكوتوكو الغانى برصيد سبع مرات لكل منهما، وهافيا كوناكرى الغينى والوداد المغربى برصيد خمس مرات لكل منهما، والرجاء المغربى أربع مرات، ووصل صن داونز الجنوب إفريقى للدور النهائى مرتين.

كما وصل الأهلى للدور النهائى للمرة الرابعة على التوالى بعد أن وصل فى مواسم ٢٠١٩-٢٠٢٠، و٢٠٢٠-٢٠٢١، و٢٠٢١-٢٠٢٢ وهذا الموسم ٢٠٢٢-٢٠٢٣، معادلًا رقمه السابق بالوصول أربع مرات متتالية للدور النهائى أعوام ٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧، و٢٠٠٨، ولم يحقق رقم الأهلى بالوصول لنهائى دورى أبطال إفريقيا أربع مرات متتالية إلا نادى هافيا كوناكرى الغيني، وحققها مرة واحدة أعوام ١٩٧٥، و١٩٧٦، و١٩٧٧، و١٩٧٨.

الجوائز المالية المقدمة من الاتحاد الأفريقى لن تمثل فقط عوائد الأهلى من الوصول للنهائى فهناك العديد من النواحى الأخرى التى ستدر دخلا كبيرا على المارد الأحمر، ومنها إلى جانب الإعلانات، قيمة التذاكر التى سيحصل عليها من فتح أبواب استاد القاهرة للجماهير.

مكاسب الأهلى من التألق الأفريقى ساهمت فى وصول العديد من العروض لنجومه، واذا تم تبيع العديد منهم خلال الصيف ستضاف بذلك عوائد مالية كبيرة لخزائن النادي، حيث كشفت تقارير صحفية، أن شركة تسويق أوروبية أنهت الاتفاق مع الأهلى على شراء أحد نجوم الفريق لبيعه إلى أحد الأندية الشهيرة فى أوروبا خلال فترة الانتقالات الصيفية المقبلة بعد نهاية الموسم الجاري، حيث قدمت الشركة عرضا مغريا ماليا وهو ما وافقت عليه الإدارة بعد التشاور مع المدرب السويسرى مارسيل كولر المدير الفنى للفريق.

وأوضح المهندس فرج عامر رئيس نادى سموحة فى منشور له عبر صفحته فيسبوك : "شركة تسويق أوروبية، اتفقت مع الأهلى على بيع أليو ديانج إلى أحد الأندية الشهيرة فى أوروبا نظير ٧ ملايين يورو".

فى المقابل رفض مسؤولى القلعة الحمراء العرض المقدم من نادى الوكرة القطرى لضم لاعب خط الوسط حمدى فتحي.

وأكد المصدر، أن النادى الأهلي، أبلغ نظيره القطرى بتمسك الجهاز الفنى للفريق الكروى الأول، باللاعب وعدم وجود نية لرحيله.

وكان نادى الوكرة قد أرسل عرضًا رسميًا إلى النادى الأهلى من أجل التعاقد مع حمدى فتحى على سبيل الإعارة مقابل مليون و٥٠٠ ألف دولار، مع أحقية الشراء مقابل ٣ ملايين دولار.

على جانب اخر كشف تقرير صحفي، عن تطور جديد يقرب صفقة النادى الأهلى المنتظرة الكونغولى جاكسون موليكا، مهاجم فريق بشكتاش التركي، من الانضمام إلى النادى الأحمر، خلال فترة الانتقالات الانتقالات الصيفية المقبلة.

ويصر مارسيل كولر، المدير الفنى لفريق الأهلي، على التعاقد مع جاكسون موليكا فى الصيف المقبل، رغم فشل مفاوضات القلعة الحمراء مع نادى بشكتاش فى الشتاء الماضي.

وبحسب صحيفة "milliyet" التركية، فإن نادى بشكتاش قرر الاستغناء عن جاكسون موليكا فى الصيف المقبل، وسيبدأ النادى التركى فى تقييم العروض المقدمة للاعب التى تتراوح من ٤ إلى ٥ ملايين يورو.

وأضافت أن نادى بشكتاش يتجه للتعاقد مع ديفور أوريجى مهاجم ليفربول السابق وميلان الحالي، بعد اقترابه من مغادرة الروسونيرى بنهاية الموسم الجاري.

ويمتد عقد جاكسون موليكا مع نادى بشكتاش التركى حتى صيف ٢٠٢٧، وتبلغ القيمة التسويقية للمهاجم الكونغولى ٥ ملايين يورو، وفقا لموقع ترانسفير ماركت.

خلال مهرجان القاهرة السينمائى..

انتفاضة فنية لتكريم «عبلة كامل»

كتبت: سها يحيى

تصدرت الفنانة عبلة كامل مواقع التواصل خلال الساعات الماضية، وتصدر اسمها الأكثر تداولًا على موقع التدوين "تويتر"، وذلك بعد مطالب بتكريمها فى مهرجان القاهرة السينمائي، إذ طالب عدد من نجوم الفن والصناعة بتكريم الفنانة الكبيرة، فى الدورة المقبلة لـ مهرجان القاهرة السينمائى الدولي، تقديرًا لمسيرتها الفنية، أبرزهم المخرج يسرى نصر الله والفنانة منة شلبي.

وكتبت الفنانة منة شلبي، عبر صفحتها على موقع التدوين "تويتر": «سؤال .. السادة القائمين على مهرجان القاهرة العريق.. ألم يأتى الوقت لتكريم الأستاذة العظيمة عبلة كامل؟».

وتابعت: «وحتى لو مش عايزة تظهر إحنا ممتنين لمشوار عظيم وموهبة كبيرة مفيش منها اتنين، أرجو قبول سؤالى و تكريم الأسطورة العظيمة صاحبة الألف وجه وكل المشاعر.. ربنا يطول ف عمرها».

وعلق المخرج أمير رمسيس، مدير مهرجان القاهرة السينمائي، على هذه الدعوات، قائلًا: «قرأت المطالبات، لكن الحقيقة زى ما كلنا عارفين إن الفنانة عبلة كامل بترفض الظهور فى أى مجال».

وتابع: «وإن تم تكريمها وعقد ماستر كلاس لها، من غير ظهورها لن يكون ذلك مناسبا، فيجب أن تتواجد حتى فى الماستر كلاس، بالفعل الفنانة الكبيرة عبلة كامل تستحق التكريم، لكن مينفعش نكرم أحد غصب عنه».

من جانبها، كشفت الإعلامية لميس الحديدي، رد فعل الفنانة عبلة كامل على مطالب تكريمها، حيث قالت خلال تقديم برنامجها «كلمة أخيرة» المذاع عبر قناة ON، إنها أجرت اتصالًا مع عبلة كامل.

وأكدت أن عبلة كامل كانت سعيدة للغاية وممتنة لكل هذه الدعوات والمطالبات وإنها قالت لها: "أنا ممتنة وسعيدة جدًا بمطالب تكريمى وسعيدة جدًا وأكيد يشرفنى واحب أتكرم فى بلدي، لكن أنا مش بحب ومش بقدر أخرج كتير أو أحضر تكريمات وفعاليات لظروف خاصة بي، وأنا فرحانة أن الناس فكراني".

وطالبت الإعلامية لميس الحديدى بضرورة تكريم الفنانة عبلة كامل قائلة: « ليه لأ.. ليه ما نكرمش الفنانة عبلة كامل حتى ولو لم تستطع الحضور؟.. مش لازم تحضر لكن بالإمكان تكريم هذا المشوار والأثر الذى تركته عبلة كامل، مش لازم تبقى موجودة عاوزين نكرمها وهى موجودة بينا، حتى لو حصل على هذا التكريم أحد أفراد أسرتها سواء أولادها أو أحفادها.. لماذا لا نكرم هذه العظيمة التى أضحكتنا وأبكتنا؟».

يعد مسلسل سلسال الدم الجزء الخامس آخر أعمال النجمة عبلة كامل ثم اختفت بعد ذلك عن الأنظار.

وحقق العمل نجاحا جماهيريا كبيرا فى العالم العربي، ودارت أحداثه حول احتدام الصراع بين نصرة، وهى الشخصية التى تجسدها الفنانة عبلة كامل، والعمدة هارون وهى الشخصية التى جسدها الفنان رياض الخولي.